"أحلام إبليس الفاسد بيبي العشرة"!

كتب حسن عصفور/ أصاب عدد من السياسيين الإسرائيليين وصفا لرئيس حكومتهم بيبي نتنياهو، باعتباره "العراب الفاسد"، الذي لا يفكر كثيرا في سبيل القيام بكل ما يمكنه لإنقاذ ذاته، ولو أدى ذلك الى "حرق إسرائيل"، وفتح باب حربا أهلية، للهروب من "عدالة القضاء"، بعد أن بات أول رئيس حكومة يحاكم وهو في منصبه، في سابقة تاريخية، قد تفتح الباب لغيرها من "سوابق" تنذر بكل ما لم يكن بالحسبان السياسي في دولة الكيان.

فساد نتنياهو لا يقتصر على البعد الجنائي، لكن الأخطر كثيرا ما يتعلق بالبعد السياسي لتلك الشخصية المصابة بأمراض الشيخوخة السياسية، رغم ما يحاول أن يبدو غير ذلك، ليس بالداخل الإسرائيلي، بل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، بعدا وحقائقا وواقعا، ربما لا زال لم يدركه بعد.

في آخر مقابلاته السياسية، مع صحيفة "إسرائيل اليوم"، التي منحها الامتيازات مقابل رشاوي باتت أحد أهم ملفات فساده في المحكمة، لخص "العراب بيبي" رؤيته القادمة وفقا لمبدأ، ان فلسطين هي "ارض إسرائيل"، وأن التاريخ لن يعود للوراء بتقديم تنازلات في الضفة الغربية والقدس (يستخدم الاسم التهويدي لها)، ومن عليه تقديم التنازلات هم الفلسطينيون.

نتنياهو، وعبر حركة غرور غير مسبوقة وضع "شروطا عشرة لكي يمنح الفلسطينيين "محميات خاصة" على 70 % من الضفة ولتسمى "دولة" وفقا لخطة ترامب، لكنها خالية من السيادة، وأن تكون تحت الحماية الأمنية الإسرائيلية المطلقة، وما تبقى سيكون جزء من "دولة اليهود"، والقدس "الموحدة عاصمة لها، والإقرار بعدم عودة أي لاجئ.

وللوهلة الأولى من يقرأ شروط "الإبليس بيبي" يعتقد أن الأمر جاء بعد هزيمة تاريخية للشعب الفلسطيني، وأن "الراية البيضاء" قد رفعت فوق كل بيت ومنزل، ولم يبق سوى ان يذهب اليه وفد لتوقيع وثيقة "تهويد فلسطين" وطلب الأمان لمن هو فوق هذه الأرض.

مقابلة "العراب الفاسد"، تعيد للذاكرة أقوال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شامير، وهو من ماركة نتنياهو الليكودية "الفاشية المستحدثة"، عام 1987 بأنه لا يوجد ما يتطلب التحرك لأي حل سياسي حول الضفة وقطاع غزة، فالوضع "غاية في الهدوء"، ولم تمض أشهر حتى كانت شرارة الانتفاضة الوطنية الكبرى ديسمبر 1987، تلك الانتفاضة التي وضعت أساس "الكيانية الفلسطينية" للمرة الأولى في التاريخ على أرض فلسطين، رغم ما أصابها لاحقا من تآمر مركب جدا، لتدميرها، استخدم فيه كل المحرمات.

مقابلة إبليس العصر بيبي تعيد ذات المشهد، مع نفحة ترامبية من الغطرسة الساذجة جدا، حيث حسابات العراب قائمة على فوائد الانقسام الفلسطيني للحركة الصهيونية، و"خنوع" قيادة رسمية استبدلت حركة اليد والقدم بحركة اللسان، مع شذوذ سياسي خاص فريد في قطاع غزة، تقوده حركة حماس بدعم مطلق من أدوات أمريكية لخطف غزة ثانية وإطلاق "كيانها الإسلاموي الخاص"، وهي الخدمة التي راهن عليها شارون قبل الخروج من قطاع غزة، حيث استبدل مقولة رابين ليبتلعها البحر، بأن أغرقها في بحر الانقسام من خلال "هندسة انتخابية خاصة".

المشهد السطحي للواقع القائم، قد يذهب الى ما يراه "العراب الفاسد"، بأن الاستسلام السياسي فلسطينيا رسميا (حكما وفصائل)، مع منظومة سياسية عربية تفتح له ولدولته ابوابا كانت عصية في زمن ما قبل الزمن، بات واقعا، دون حساب لمخزون التاريخ العام للشعب الفلسطيني.

شروط "إبليس المستحدث العشرة"، أهي مقدمة لاستسلام رسمي فلسطيني، أم سببا لموجة ثورية معاصرة ترسم ملامح مشهد سياسي فلسطيني...تلك هي المسألة التي تدق باب التاريخ الوطني.

ملاحظة: بات ملفتا جدا، ان الإعلام العبري يبحث تمرير اليأس السياسي العام عبر مسلسل من الأخبار غالبها كاذب، يتم إعادة ترويجها بجهالة غريبة...حذار يا بعض المحبطين روحا و"الثوريين" لسانا!

تنويه خاص: ظاهرة الموت شنقا او حرقا تتسع في قطاع غزة، داخل سجون حماس و خارجها..ظاهرة تستوجب ملاحقة خاصة بعيدا عن "المحاصصة الساذجة"...مفهوم يا بلداء الوطن!

استمرار حجب "أمد للإعلام"...قرار "حكومة الديوان" ام "حكومة أشتية"؟!

كتب حسن عصفور/ اعتقد الكثيرون، أن أول قرارات حكومة د. محمد أشتية سيكون ما يتعلق بحرية وسائل الإعلام، ومنع ملاحقة الصحفيين أو المواقع الإخبارية التي تمارس دورها الوطني، في ظل القانون، وفقا لتصريحاته المتعددة ما قبل الوصول الى مقر الحكومة.

ومع مضي أشهر على التنصيب، ورغم الوعود المتكررة، لكن الأمر لم يحدث به تغييرا، بل شهدت الفترة الماضية تزايدا في حملة "القمع والإرهاب" وملاحقة صحفيين ووسائل إعلامية متعددة، الى حد الاعتقال.

في يوم 23 ابريل 2020، خرج "الصحفي" إبراهيم ملحم الناطق الرسمي باسم حكومة د. أشتية، ليعلن بشكل قاطع أن، "المنصة مفتوحة لكل الصحفيين ولكل أطياف المجتمع الوطني، وتسأل الأسئلة جميعها ونرفض الحجب، وأصدرنا بيان حول حجب المواقع، والحكومة أصدرت بيان أنّها لن تحجب صوت ولن تحجر على رأي، ونحن نمارس الحرية بالذخيرة الحية من خلال أصوات الصحفيين، وسنعمل على فك الحجب عن أي موقع أو صحيفة ستتعرض للحجب".

ولكن الواقع كان غير ذلك تماما، حيث لا زال الحجب قائما، وتحديدا على موقع "أمد للإعلام،" الذي بدأ قرار حظره في يونيو 2017، ما يقارب الثلاث سنوات، بأمر من مكتب الرئيس محمود عباس في حينه "ديوان الرئاسة قبل أن يصبح حكومة"، وذلك بعد نشر رسائل السلطة الى الحكومة الإسرائيلية (بتوقيع حسين الشيخ) تطالب بعدم رفع الحصار عن قطاع غزة، بعد قرار عباس في أبريل 2017 من العاصمة البحرانية المنامة بفرض عقوبات على القطاع.

تصريحات ملحم نيابة عن حكومة أشتية، فتح باب أمل بكسر سياسة نشر "الظلامية السياسية"، خاصة ان من يريد الوصول الى المعلومة سيجد كثيرا من الطرق اليها، ولن يقف "حاجر إرهاب فكري" امامها، حتى لو لم يكن الانتشار بذات الاتساع، الى جانب أن سياسة "التكفير السياسي" الممارسة منذ سنوات من قبل سلطة رام الله، لم تتمكن من حجب "حقيقة"، او غطت عملا خارج القانون أو مخالف للبعد الوطني، وكان النموذج تلك الرسائل المعيبة، وأيضا "صفقة الاتصالات" التي اعتبرت في حينه أكبر صفقة فساد تمت بعيدا عن "الضوء" وفي مقر الرئاسة، في مخالفة صريحة جدا للقانون والدستور.

ولكن، يتضح ان "معسول الكلام" عن رفع الحجب ووقف مطاردة وسائل الإعلام، وعدم الحجر لم تجد لها سبيلا، حيث الواقع كما هو بلا تغيير، بل في بعض جوانبه كان رديئا ومعيبا، وفضيحة التطاول على ذوي الحاجات الخاصة، من تلفزيون حكومة الديوان، وما تعرض له صحفي بعد ان تطرق للتك الفضيحة، يشير أن الأمر ليس بحسن نوايا أو بمعسول الكلام.

والسؤال، هل دخلت وسائل الإعلام المحجوبة ضمن "الصراع" الذي يطل برأسه منذ فترة، بين "حكومة ديوان الرئيس"، وبين حكومة د. محمد أشتية، واستمرار الحجب أحد ملامح تلك المعركة "غير المعلنة"، رغم ان غالبية المتابعين يدركون ذلك، وأنها لم تعد "سرية" كما يظن الغافلون.

ربما، حكومة أشتية تبحث فعلا عن رفع الحظر عن وسائل الإعلام، خاصة مع تنامي حضوره الشعبي "النسبي" في الضفة الغربية، مقابل مواقف "غير ودية" من سياسة الرئيس عباس وتحديدا فريقه المصغر جدا "الخلية السرية"، التي باتت تدير عمليا "حكومة الديوان"، ما يطلق عليهم "الثلاثي الجديد"، الذين اصابهم "ارتعاش غريب" من تطورات الأسابيع الأخيرة.

تستطيع "حكومة الديوان" حجب المواقع، ومنها "أمد للإعلام"، لكنها بالتأكيد لن تستطيع "حجب" ما يجب أن يعلمه أهل فلسطين، حتى لو تأخر كشف بعضا من "فضائحهم" السياسية وغيرها، وما كان من نشر قوانين خارج "القانون"، ليس سوى نموذج، بأن "خطف بقايا السلطة" في شمال بقايا الوطن، لن يحجب الحقيقة – المعلومة، بل قد يحجبهم لاحقا عن أي دور ومكانة تتعلق بالشعب الفلسطيني.

رفع الحجب، أم لم يرفع...سنواصل ذات الطريق بأن المعلومات حق وطني، ونشر كل ممارسات تتناقض ومصلحة الشعب الوطني وكذلك "القانون والنظام".

ومجددا سيبقى "أمد لُلإعلام" خارج حدود الترهيب..ولن يهزه ريح فاسد سياسي!

ملاحظة: رائحة الفساد بدأت تتزايد انتشارا في قطاع غزة في "عهد حكومة حماس"...المصيبة أن بعضها تتم مع تجار مخدرات...ومع مسؤولي جمعيات فاسدين الى جانب مشاريع تجارية وقبلها فساد تنسيقات المعبر...مسألة تستحق وقفة من حماس ورئيسها في قطاع غزة!

تنويه خاص: صمت نقابة الصحفيين على فضيحة تلفزيون "حكومة الديوان" جريمة...مطلوب تجميد عضوية الموظف المسؤول "عساف"، أو فتح جبهة إعلامية حماية لمن يستحق الحماية وليس من يستطيع شراءها!

الإجراء الأمني الفلسطيني بدون "درع سياسي" لا قيمة له!

كتب حسن عصفور/ التساؤل السياسي الراهن يتعلق بمدى "جدية" الرئيس محمود عباس في تنفيذ ما ورد في خطابه يوم الثلاثاء 19 مايو 2020، حول التحلل من الاتفاقات مع دولة إسرائيل، وفي الممر معها أمريكا (دون توضيح ما هي الاتفاقات مع أمريكا التي لم يعلنها يوما).

بلا شك، اثار "الخطاب العباسي" تفاعل إيجابي عام من مكونات الشعب الفلسطيني، ولم يذهب سوى "ندرة" لتسخيف ما تحدث به، مع وضع المحاذير حول جدية التنفيذ، وفي الحقيقة فالأيام القادمة قد تشهد عملية استبدال "التشاؤم السياسي" بديلا لـ "التفاؤل السياسي" الذي شاع بعد الخطاب، ما لم يذهب الرئيس عباس الى نقل الأمر من "خطاب إعلامي" تهديدي الى قرارات عملية سياسية.

منذ الخطاب، لم يحدث ما يشير الى ان الأمر سيذهب الى مداه السياسي الأبعد، سوى الإعلان عن "إجراء أمني"، بدأ بالانسحاب من "الحواجز" التي أقيمت باتفاق مع جيش الاحتلال، والحديث عن وقف أو تعليق التنسيق الأمني، الذي كان قناة مشتركة لمحاصرة أي فعل مقاوم ضد المحتلين.

وحاولت الآلة الإعلامية لحكومتي السلطة، ان تصنع من الخبر "بطولة سياسية" بذاته، خاصة وأن البعض ربطها بوقف تبادل المعلومات الأمنية مع أمريكا (وهذه بذاتها فضيحة سياسية)، وبتدقيق بسيط في مسالة الإجراء الأمني، يمكن الاكتشاف أنه لا يمثل تغييرا جوهريا في الواقع القائم، والانسحاب لا يمس الوجود الأمني الاحتلالي، ولكنه يترك الجانب الإسرائيلي دون "شريك" للتدقيق في هويات العابرين على تلك الحواجز، ولا تمثل خطوة رئيسية في الفكاك من العلاقة الأمنية بكل جوانبها والتي ترتبط بها حركة الرئيس عباس ذاته.

وبالنسبة للتنسيق الأمني، وقفا او تعليقا، فتلك مسالة قادم الأيام ستكشف حقيقتها، وخاصة مع أول عملية عسكرية قد تنطلق من الضفة الغربية الى الداخل الإسرائيلي، او عملية مؤثرة ضد تجمع استيطاني أو مركز لجيش الاحتلال، فعندها ستضع دولة الاحتلال وأجهزته الأمنية المسؤولية على السلطة وأجهزتها، ما لم تسارع تلك بتبرئة ذاتها من التهمة الجاهزة في مكاتب الأمن الإسرائيلي، وتسارع أجهزة أمن السلطة للبحث والتنقيب عمن فعل ذلك.

امتحان عملي قد لا يطول، ولذا فالحديث عن تعليق التنسيق الأمني، أو سحب "الوجود الفلسطيني" من الحواجز المتفق عليها، لا يمثل أي تغيير حقيقي وجاد في عملية "فك الارتباط"، أو "التحلل" من الاتفاقات مع دولة الاحتلال، ما لم يتم تحصينه بدرع سياسي وقانوني حقيقي، لأن من قرر الإجراء الأمني يملك اعادته بذات السياق، ولذا الحديث عنه ليس سوى "بطولة وهمية" ما لم يحدث التغيير الرئيسي في شكل العلاقة مع دولة الكيان.

لماذا يصر الرئيس عباس على عدم عقد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لتحويل الخطاب "التاريخي" الى قرارات "تاريخية"، كي ينتقل الأمر من كلام الكلام الى واقع سياسي – قانوني، فدولة الاحتلال قبل أي طرف تدرك تماما، أن عدم "شرعنة الخطاب بقرارات رسمية" لن يمثل تهديدا ولا يترك أثرا هاما، بل ربما يصبح أداة بيدها لاستخدامها ضد الرئيس عباس وفريقه بأنه أضعف من تنفيذ "التهديد العلني"، بل وتواصل الاشاعات بأنه المستفيد من "الحماية الإسرائيلية".

دون قرارات من تنفيذية منظمة التحرير لترجمة ما ورد، يصبح الحديث تكرارا لما سبق من "تهديدات" لم ينفذ منها تهديد واحد، ودون حل حكومة السلطة فلا قيمة سياسية للإجراء الأمني.

وعليه مهلة الانتظار أوشكت على النفاذ، ومعها نفاذ الرصيد السياسي الذي حصده الخطاب التهديدي، ويتلاشى بسرعة كما "فقاعة صابون".

هل يسارع الرئيس الى صناعة "الدرع السياسي – القانوني" لخطابه من خلال تنفيذية المنظمة، والابلاغ رسميا لكل من يعنيه الأمر بتلك القرارات، أم سيبقى الأمر خطابا وحديثا، ضمن مسلسل "القيل والقال" الذي لا يسمن ولا يغني جوع شعب ينتظر خلاصا وطنيا، وليس جعجعة لغوية مصحوبة بـ خفة دم" فقدت نكتها!

ملاحظة: حكومة رام الله وإعلام حكومة الديوان ارتكبتا فعلا فاضحا وطنيا، يستحق البصق الشعبي عليهما، بعد نشر قرار "منع الحركة في كافة محافظات الوطن"، متجاهلين قطاع غزة والقدس...هل بدأت صياغة إعلام "المحميات" مبكرا عبر خبر ثانوي!

تنويه خاص: تصريحات القيادي في حماس صالح العاروري عن امكانية انطلاق "المقاومة المسلحة" في الضفة ومنها، بعد خطاب عباس يدين حماس مرتين، أولها انها تجاهلت أي فعل في سنوات سابقة، وثانيا رسالة لإسرائيل انها جاهزة لصفقة سريعة كما غزة!

التنسيق الفلسطيني – الأردني.. الغائب المطلوب!

كتب حسن عصفور/ ربما منذ زمن بعيد، لم تنل تصريحات مسؤول أردني ذلك الاهتمام الفلسطيني، بكل المستويات، كما كانت تصريحات الملك عبدالله لمجلة دير شبيغل، عندما هدد بشكل واضح دولة إسرائيل لو أقدمت على قرار ضم الأغوار وبعض مناطق في الضفة الغربية.

الإثارة السياسية لتلك التصريحات، كشفت جانبا من جوانب "هوان الموقف الفلسطيني" من جهة في الرد الحيوي والفعال على موقف حكومة الاحتلال، وغيابا رئيسيا لأي تنسيق حقيقي بين الأردن وفلسطين من جهة أخرى، رغم أن الحديث عنه لا يغيب كثيرا، لكن تصريحات الملك كشفت عوار الكلام غير الدقيق، كما كثير التصريحات التي تطلقها القيادة الر سمية.

مشروع التهويد بكامل أركانه، لا يمثل خطرا على المشروع الوطني الفلسطيني فقط، كما قد يعتقد بعض العرب، أي كانت هويتهم، بل هو مقدمة موضوعية للنيل من جوانب النظام السياسي العربي، والخطر الحقيقي كما كان وسيكون، واعتقاد البعض بغير ذلك ليس سوى سذاجة سياسية، أي كانت مرامي تغييب ذلك الخطر، من الأولوية المفروضة، خاصة لو تم استبدال الخطر الأكبر بأخطار أقل منها تأثيرا، وبالتحديد الخطرين الإيراني والتركي، وفقا للجدولة الرسمية لبعض من النظام العربي، رغم كل ما يحمل خطرهما من نزعة عدوانية توسعية.

تصريحات الملك عبد الله، اعادت الضوء المنطفئ منذ زمن، حول جوهر الصراع ومركزيته مع إسرائيل، ما يفتح الباب للتفكير بكيفية العمل لمواجهة تلك الأخطار، التي لم تعد حديثا محتملا أو خيارا من الخيارات، بل بات مشروعا يذهب سريعا للتنفيذ.

وكي لا تذهب "حركة الترحيب" الفلسطينية بتصريحات الملك عبد الله في مهب التصفيق، يفترض أن تفتح القيادة الرسمية خزائنها وإخراج الاتفاق الأهم بين دولة فلسطين والمملكة الأردنية، الذي تم توقيعه بين الرئيس محمود عباس والملك عبد الله، في سبتمبر 2012، بعد قرار الأمم المتحدة الخاص بقبول فلسطين دولة عضو مراقب، قرار رقم 19/ 67، حيث تم الاتفاق على تشكيل "لجنة عليا" بين الدولتين، للتنسيق في مختلف المجالات، وبالتأكيد التنسيق السياسي كان في حينه أولوية وضرورة.

المفارقة، ان الطرف الفلسطيني، تجاهل كليا تفعيل ذلك الاتفاق التاريخي، بين دولتي الأردن وفلسطين، وليس بين منظمة ودولة، جسد "نقلة نوعية" سياسيا دون ربطه بأي بعد مستقبلي، كما كان سابقا بالحديث عن "كونفدرالية".

والآن، ودون فتح باب الجلد للقيادة الرسمية، رغم انها تستحق أكثر من ذلك بكثير، لكن هل لها ان تعود لرشدها وتدرك قيمة تفعيل ذلك الاتفاق النوعي بين دولتي فلسطين والأردن، من خلال اللجنة العليا، تلك خطوة أولى يمكن لها أن تكون رسالة سياسية لدولة الكيان، بأن المواجهة لقرارها العدواني الجديد لن يكون "عزفا فلسطينيا منفردا"، بل سيكون عبر جدار صد ثنائي الفعل أو يزيد.

والتنسيق الثنائي الأردني الفلسطيني، سيفتح الطريق لتشكيل محور عربي مشترك، وقد يعيد الفعل للرباعية العربية مع مصر والجامعة العربية لتصبح رأس حربة لمواجهة ذلك الخطر القادم، والبحث في صياغة مشروع عربي تصادمي مع المشروع التهويدي.

بالإمكان إطلاق حراك سياسي بروح جديدة، من بوابة العلاقة الأردنية الفلسطينية نحو تشكيل قوة ردع عربية...الخيارات متعددة لو أريد ردا على مشروع الغزوة التهويدية، وقليل منها يربك حسابات دولة العدو، لكن المسالة المركزية يعتمد على قرار "القيادة الرسمية الفلسطينية"، كما الفصائل كافة...الوقت لا ينتظر مرتعشا او جبانا أي كانت التبريرات.

ملاحظة: "يعبد" تنتفض وحيدة في مواجهة حصار جيش الاحتلال...الغريب أن أجهزة امن السلطة قادرة عل ملاحقة من يبحث ردا على عدو، والأغرب ان العدو يهينها أكثر بعد كل فعلة خارج السياق الوطني...يعبد تنادي!

تنويه خاص: استنكار حركة حماس لتأجيل لقاء فلسطيني، وهي التي رفضت حضوره مسبقا، لغاية سياسية في نفس من يقودها، غاية في العجب العجاب...الهوجائية بات بلا حدود!

الجنائية الدولية وسؤال "فك الالتباس" بين السلطة والدولة!

كتب حسن عصفور/ كشفت وسائل إعلام عبرية، عن مضمون رسالة المحكمة الجنائية الدولية الى السلطة الفلسطينية، التي تستفسر فيها عن "الولاية القائمة" في الضفة وقطاع غزة بعد خطاب الرئيس محمود عباس يوم 19 مايو 2020.

وبعيدا، عن تسريب الرسالة الى الإعلام العبري، وأثر ذلك السلبي، فما جاء توضيحا رسميا فلسطينيا لا يقدم ردا موضوعيا، لا سياسيا ولا قانونيا على السؤال المركزي للمحكمة الجنائية، بخصوص مفهوم "الولاية" التي تريد التدقيق به، لمتابعة ما سبق إعلانه حول ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وفقا لبيان سابق من المدعي العام للمحكمة بن سودا.

دون البحث التفصيلي في مضمون رسالة المحكمة الجنائية، فالأمر الجوهري ان الرسالة تكشف عمق "العوار السياسي" في آلية التعامل الرسمي الفلسطيني مع ما جاء في خطاب الرئيس عباس وآلية "التحلل من الاتفاقات".

لا زالت "الرسمية الفلسطينية" تتعامل وكأن القانون الدولي يجب ان يسير وفق "هواها السياسي"، وان يتم كسر كل القواعد الدولية وأحكامها استنادا الى عبارة "قال الرئيس"، دون رسالة أو نص أو قرار يؤكد ما جاء في الخطاب.

الجنائية الدولية، وهي تسأل، وضعت "الرسمية الفلسطينية" أمام ضغط أكثر اثرا وفعلا من قوة "الشعب الفلسطيني"، وهي تهدد موضوعيا، بأن الأمر بات ملتبسا لديها، وما هي حقيقة "الوضع القائم" في الضفة والقطاع، بعد كلام الخطاب، هل لا زلتم سلطة، بكل ما سبق وما حدث ليس سوى تغيير بعض جوانب العلاقة مع إسرائيل وخاصة ما يتصل بالتنسيق الأمني او المدني، ام ان ذلك يطال مجمل العلاقات، بما فيها الاعتراف المتبادل، بين منظمة التحرير والكيان.

الرسالة الدولية، هي جرس إنذار حقيقي، ان المطلوب ليس "بعبعة" إعلامية ولا أناشيد تغني لخطاب الرئيس، فكل ذلك ليس سوى غبار يذهب مع اول هبة ريح، لا يترك اثرا، حيث المؤسسات الدولية، لا تتعامل بمبدأ "النوايا الطيبة او السيئة"، بل تستند الى أوراق قانونية، تدرس ما بها لتقرر أهي على صواب أم هناك ما يحتاج التدقيق أكثر.

وسؤال المحكمة الجنائية، لن يكون الوحيد حول "فك الالتباس" بين حالة السلطة وحالة الدولة، ولذا لم يعد مقبولا ابدا أن يستمر ذلك الالتباس دون توضيح رسمي، فلو ان الأمر لم ينته ولا زال هناك زمن للتفكير في تحديد البعد القانوني – السياسي، يجب إعلان ذلك، وطلب فترة سماح زمنية لتحديد ذلك.

عدم "فك الالتباس" واستمرار المشهد العام (السياسي – القانوني)، وليس الاجرائي من حيث التنسيق، يؤثر على حركة الدعم والتضامن مع الموقف الفلسطيني، ليس شعبيا فقط، بل عربيا ودوليا، ويخلق انطباع أن المسالة ليست سوى "مناورة سياسية" لتحسين شروط العلاقات الثنائية بين السلطة الفلسطينية ودولة الاحتلال، ومحاولة لتصويب بعض مسارها، خاصة على الصعيد المالي.

فليس مفهوما ابدأ، كيف يمكن استمرار الادعاء الكلامي بالتحلل من الاتفاقات، واللجنة التنفيذية تعقد لقاء دون مشاركة الرئيس، بل ودون ان تعلن رسميا قرارات ترجمة خطاب الرئيس، وليس إعادة اصدار الخطاب عبر بيان صحفي لا قيمة قانونية له على الاطلاق، بل انه زاد الأمر التباسا، بالحديث عن "وضع آليات الانتقال من السلطة الى الدولة"، دون سقف زمني وكأن المسألة مفتوحة، ودون تحديد ماهية الوضع القائم.

ما يحدث راهنا، ليس سوى مهزلة سياسية حقيقية كشفت عورتها رسالة المحكمة الجنائية الدولية، وبيان "تنفيذية منظمة التحرير" يوم 27 مايو، الذي فتح الباب لمساومات خفية، بعد تأجيل قرار اعلان الدولة.

ما يحدث تكريسا لواقع استمرار السلطة حكومة وقرارا وموقفا، والخطاب يفقد قيمته السياسية يوما بعد آخر، وكل ما في الأمر انتظارا لقرار حكومة دولة الاحتلال، هل ستقوم بإعلان ضم أراض فلسطينية رسميا، ام انها ستبحث طرقا بديلة، لا تكشف عورة الرسمية القائمة.

بيان تنفيذية المنظمة يؤكد تماما، ان أمر فك الارتباط ليس نهائيا، بل هو انتظاري الى ما بعد قرار حكومة إسرائيل...وذلك ما سيفتح الباب لحركة الانفضاض الشعبي الذي أنتجه خطاب عباس، وبالتأكيد، يبني جدارا جديدا من عدم الثقة مع العرب والعالم.

دون اعلان دولة فلسطين وحكومتها من يرسل رسائل رسمية بتحديد ولايتها على الأرض الفلسطينية المحتلة وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 عام 2012 حول الاعتراف بدولة فلسطين وحدودها المحددة، فالخسارة السياسية هي المنتج لحالة "التباس" قائم، وكل تأخير في ذلك ليس سوى "هدية سياسية" لدولة الاحتلال، وتأكيدا أن "الاستهبال السياسي" هو المبدأ السائد.

ملاحظة: اختطاف الصحفي يوسف حسان من قبل "جهاز أمني" في غزة ليس هو جهاز الحكم الأمني ظاهرة غريبة، والأغرب صمت حماس على ذلك، هل دخلنا مرحلة "شراكة الخطف"...يا للعجب!

تنويه خاص: وكالة صحفية أمريكية أبلغت الصحفي الفلسطيني إياد حمد بالفصل تحت ذريعة شكوى أمنية ضده...الذريعة سقطت سريعا ولكن تجارة حماس وإعلامها بذريعة الوكالة فضيحة مضافة!

"الزعرنة المسلحة" و"المكذبة السياسية" ليست حلا!

كتب حسن عصفور/ وكأن الأمر مخطط له ضمن تنسيق "أمني خاص" بين أجهزة السلطة الفلسطينية ودولة الكيان، بأن يفتح الباب عريضا لانتشار مئات المسلحين يطلقون نيران بنادق "هم"، من ذات نوع بنادق قوات الاحتلال في غالبها، تحت يافطة "رواتب الأسرى" وأزمة تعامل البنوك معها.

مشاهد "الزعرنة المسلحة" في مدن وبلدات بالضفة وخاصة رام الله العاصمة الإدارية لحكومتي الرئيس عباس، لا يمكن اعتباره "هبة غضب" دفاعا عن حق لمناضلين أسرى وشهداء، بل هي رسالة تهديدية ضد البنوك العاملة في فلسطين، لفتح باب أزمة اقتصادية جديدة، تضاف لما هو أصلا قائم من أزمات أدت لتحويل سلطة المقاطعة الى متسول علني، بعد ان ارادت "شراء شعبية وهمية" بقرار غبي سياسيا واقتصاديا برفض الرئيس عباس استلام أموال المقاصة ناقصة قيمة رواتب الأسرى والشهداء.

ما يحدث من قبل أدوات السلطة، وبعض "مسلحين"، لا يظهرون سوى عند "الحاجة الخاصة"، هو مظهر لإشاعة شكل من اشكال الفوضى أو الإرهاب الاجتماعي، ولقد كان مشهدا معيبا وطنيا قبل أن يكون سياسيا، قيام المئات من مسلحين باستعراض عسكري وإطلاق آلاف من طلقات نارية، وفجأة تختفي تلك المظاهر مع قدوم جيش الاحتلال، وزاد الأمر مهزلة، عند اقتحام جيش الاحتلال بلدة كوير برام الله، لتنفيذ عملية هدم لمنزل الأسير قسام البرغوثي، حيث تصدى

المواطنين لجرافات جيش الاحتلال بالممكن المتاح، دون أن يظهر أي من تلك "الفئة المتسلحة".

من حق الجميع أن يعبر عن الغضب نحو الإجراءات التي طالت رواتب الأسرى، حتى لو كان الغضب نحو الجهة التي لا تستحق، لكنه يبقى غضبا مشروعا، لكن ان يتم استخدام "الغضب" وحرف مساره لخلق "أزمة مالية – اقتصادية" تضاف لما هو قائم، فتلك مسألة لا يمكن التعامل معها وكأنها "صدفة" او "غيرة وطنية" على الأسرى والشهداء، خاصة وأن السلطة حكومتان ومؤسسات تتحمل مسؤولية عما يجب أن يكون من حلول عملية، وليس الهروب الى نفق أزمة مستحدثة، ليخرج الوزير الأول متفاخرا بـ "شعبية لا مثل لها منذ عام 1994".

وبدلا من تشكيل غرفة طوارئ لكيفية البحث عن "حلول عملية" تدرس الخيارات كافة، ذهب البعض الى عملية استعراض فارغة، وسلوك غير سوي لن يقدم خطوة واحد لحل الأزمة، التي يمكن حلها بغير تلك الاستعراضات التخريبية، والاقتراحات متوفرة ومنها تفعيل بنك البريد، والذي كان له أن يكون "حلا مؤقتا" لو كانت حكومتي الرئيس عباس تريد حلا، وليس افتعال أزمة لغاية قادمة من بوابة ترويج سياسة "الافقار العام – سياسيا وماليا".

وافتراضا أن البنوك كافة تضامنت ورفضت ما قررته حكومتي الرئيس ضدها، هل تستطيع فرض آلية تنفيذ القرار دون موافقة البنوك وجمعيتها، هل يمكن ان تعاقب البنوك وتغلقها في حالة "التمرد" على قرار فوقي، بحجة الانحياز للشعب.

كفى تكاذب سياسي ووطني، وبدلا عنه ابحثوا عن حل عملي لصالح الناس، وليس تخطيطا لعمل خبيث يفتح الباب لتمرير مخطط مشبوه...وقادم الأيام كاشفة الزعرنة والمكذبة ليست حلا يا أنتم!

ملاحظة: في خطوة "إرهابية" جديدة أقدم امن حماس على اعتقال بعض افراد من عائلة غزية أقارب موظف تابع لوزارة التنمية الاجتماعية في رام الله...أسلوب الاعتقال كان استنساخا لآلية عمل جيش الاحتلال...شو هالإبداع "المقاوم" جدا!

تنويه خاص: من الآن، لن تقدم السلطة وحكومتيها على خطوة عملية ضد دولة الكيان...وسيكون البيان تسجيل انتصار جديد للرئيس عباس على القوى كلها، بعد أن ترفض أمريكا قرار الضم الآن...وغنوا معا على دلعونا!

"الطوارئ"... تجديد أم تمديد في غياب الهدف السياسي!

كتب حسن عصفور/ متابعة لتطورات المشهد الكوروني في بقايا الوطن، شماله وجنوبه، كان العامل الأبرز قرار الرئيس محمود عباس بـ "تجديد" حالة الطوارئ في "الأراضي الفلسطينية"، الواقع هو انه سينفذ فقط فيما يقارب 30% من أراضي الضفة الغربية، حيث يمكن لقوات الأمن الرسمية بالتحرك، الى جانب ان قطاع غزة تحت حكم حماس لا يعترف بذلك القرار، كما كل قرار يصدر من الرئيس محمود عباس وأجهزته التنفيذية كافة.

القرار سبقه نقاش مجتمعي قانوني بعيدا عن السلطة، هل هناك ضرورة لإعادة اعلان الطوارئ، ام الضرورة تقتضي دراسة اشكال جديدة متطورة للتعامل مع الوباء، بما يضمن "حصاره" بدلا من حصار أهل الضفة الغربية وبعض مناطق القدس الشرقية، الى جانب "العوار القانوني" الذي يحيط بالقرار من حيث المبدأ، لتكريسه فردية مطلقة على حساب "بقايا القانون والمؤسسة القانونية".

ولا بد من الإشارة، ان هناك مراكز قوى داخل السلطة تعارض ذلك، وترى القانون خدمة مباشرة لحكومة د. محمد أشتيه وله شخصيا في صراع "البقاء السياسي"، خاصة بعد التطور الأخير بتشكيل "التحالف الثلاثي" المقرر في "حكومة الديوان".

واقعيا، لا زالت الشبهة السياسية القانونية، تحيط بعملية التمديد أو التجديد، فذلك ليس سوى "تلاعب لغوي" مع تجاهل جوهر الأمر الاساس، من المسؤول أصلا عن ذلك الإعلان، وهل هو حق للرئيس وحده بعد توصية من حكومة أشتية، ام كان يجب أن يتم مراجعة ذلك ضمن "إطار دستوري" آخر، وليكن ما يسمى بـ "المحكمة الدستورية" رغم عوار تركيبتها وسقوطها في امتحان "النزاهة القانونية"، بعد "تبيض صفحة قرار حل المجلس التشريعي" دون تحديد هيئة

لمليء الفراغ، ما أدى عمليا الى تكريس "الحاكم الفرد"، وسحب غطاء الرقابة والمحاسبة عن أي جهة حكومية سوى "ديوان الرئيس"، الذي اصبح سلطة فوق القانون.

تمرير عملية "التجديد – التمديد" بتلك الطريقة، دون نقاش مجتمعي وقانوني، وبلا شرح حقيقي لهدف ذلك للمرة الثالثة في 3 أشهر، وماذا تعني المرحلة الجديدة، في ظل حركة انفتاح تطال بعض أوجه النشاط الاقتصادي، بل كيف يمكن الحديث عن اعلان حالة "الطوارئ" مع فتح الباب مجددا لعودة عشرات آلاف عمال يذهبون يوميا للعمل في داخل الكيان الإسرائيلي، وهم من كانوا البوابة الأبرز لحمل فايروس الوباء وانتشاره.

هل "التجديد – التمديد"، يحمل ابعادا غير المعلنة عنها حقا، ولها أهدافا "كامنة" من الصعب الكشف عنها، وهل تدخلت أطراف غير محلية لفرض "التمديد – التجديد" لحسابات أخرى.

غياب الشفافية والمصداقية في تمرير مثل هذا القرار، سيفتح الباب أمام كل الأسئلة وغالبها قد لا يكون بحسن نوايا ابدا، وكان ممكنا بكل يسر وطني فتح باب التشاور والنقاش، عبر خلية خاصة، قانونية – سياسية واقتصادية، يتم تزويدها بكل مسببات التمديد، وترك لها حرية النقاش وتقديم مشورة الرأي، ما قد يساهم في عرض المسالة بشكل اكثر ملائمة للشعب الفلسطيني، بديلا عن التمسك المطلق بحكم الفرد المطلق.

مجددا، تسقط سلطة رام الله في امتحان العلاقة الوطنية مع الشعب واحترام "بقايا القانون"، وكان لها أن تقطف ثمرة مثمرة بدل من حصدها ما لا تتمنى...سقطة مضافة الى مسلسل سقطات "الحكم التائه".

ملاحظة: هل تمثل صفقة تشكيل مكتب لنقابة المهندسين في قطاع غزة بين جبهتين وجهاد مع غالبية حمساوية، مقدمة لبناء شكل "تحالفي جديد" لإدارة القطاع مع تغيب حركة فتح (مركزية وتيار) وحزب الشعب...سؤال بس!

تنويه خاص: قامت أجهزة امن سلطة عباس بتسليم ثلاثة علماء آثار دخلوا لسرقة ونبش ما لنا...الأغرب أنهم "علماء مسلحين برشاشات"...كان لتلك الأجهزة أن تبيض بعضا من سواد صفحتها لو أبقت عليهم فترة أطول، ولتكن "مواجهة" مع عدو محتل...لكن من وين لوين يا ويلاه!

القرض الإسرائيلي يكشف زيف "قلب معادلة" فك الارتباط

كتب حسن عصفور/ تكاثرت حركة البيانات الصادرة من مؤسسات الرئيس محمود عباس، حكومات وتنفيذية ومركزية، حول "الرد الحاسم" الذي سيكون في حال أقدمت دولة الكيان على ضم أراضي من الضفة الغربية والأغوار، الى درجة ذهب أحدهم من مركزية فتح (م7)، بالدعوة لقلب المعادلة كليا ومواجهة إسرائيل.

من يتابع التصريحات كافة، من الرئيس الى الغفير في المقاطعة وحولها، سيجد ان كمية التصريحات البلاغية تخلو كليا من أي خطوة محددة، بل بها أبعاد إنشائية عالية جدا، دون أن نقرأ ردا إسرائيليا واحدا على أي منها، وكأنها على دراية تفصيلية بحقيقة الأمر، ولولا الخجل الأمني لنشر الإعلام العبري نص البيان الذي سيصدر يوم السبت عن مسمى خاص لجمع من ممثلي بعض فصائل غالبها فقد أي أثر عملي له في الحياة السياسية الفلسطينية.

حتى قضية تشكل لجنة لدراسة كيفية تنفيذ قرارات "فك الارتباط"، سبق وان صدر ذات القرار وربما بنفس الكلمات، بتشكيل لجنة لدراسة تنفيذ ذلك، بعد تصريح عباس في شهر يوليو 2019، ولا زالت اللجنة لم تلتق ولم تناقش حتى أعيد الحديث عنها ثانية في مايو 2020، بعد عام تقريبا، ما يؤشر أن الارتباط هو الخيار "المقدس" وفكه هو المحرم.

ولأن الواقع يقول غير ما يتم الكلام عنه، فالتنسيق الأمني يتصاعد بشكل غير مسبوق، حتى في ذروة "الارتباط التكاملي" خلال هبة السكاكين التي اصابت المحتلين برعب وهلع فاق كل ما سبق من بعد انتفاضي، كونه شكل لا يحتاج لجهد كبير لا استعدادات خاصة، سوى الايمان بالقضية الوطنية وسكين منزلي،

وكانت الشبيبة وقودها، فأعلن عباس حربا بلا هوادة، وصلت الى تفتيش حقائب الطلبة المدرسية.

أي فك ارتباط له مؤشرات ومقدمات تساهم في خلق حالة شعبية تتوافق معها استعدادا لما سيكون، كونها مرحلة تعيد ترتيب كل مسار الحياة السياسية - الاجتماعية، وليس خطوة اعتبارية، وهو الغائب الأكبر، حيث لا يرى الفلسطيني في الضفة والقدس أي خطوة عملية تضعه على أبواب مرحلة "مواجهة" كبرى ام صغرى، والحياة اليومية تسير كما هي، ولا يشوشها سوى ترتيبات الوباء الفايروسي "كورونا".

وجاءت المفاجأة الكبرى، عندما أعلنت وسائل الإعلام العبرية عن قيام سلطة رام الله بطلب قرض مالي بقيمة 800 مليون شيكل لمواجهة الأزمة الاقتصادية، بعد ان رفضت السلطة استلام أموال المقاصة بذريعة الحرص على قضية الأسرى والشهداء. وسريعا وافقت دولة الكيان على طلب القرض قبل أيام من عقد اجتماع فصائلي سيكون يوم السبت 16 مايو، يوم ما بعد 15 مايو تاريخ النكبة الوطنية الكبرى عام 1948، صدفة سياسية غريبة نأمل الا تنتج بعدا نكبويا جديدا.

والسؤال، هل يمكن لحكومة ما او جهة ما تحصل على قرض بهذه القيمة الكبيرة، ان تقدم على فك الارتباط بمانح القرض، وأي جهول يمكن أن يصدق حقيقة ما تعلنه المؤسسات العباسية كافة، فالقرض المالي ليس سوى اعلان تمديد الارتباط بدولة الاحتلال، وضمن شروطها الخاصة، الأمنية قبل السياسية، ولذا كل حديث عن قرارات لتغيير العلاقة ليس سوى وهم وخدعة جديدة، تضاف لكل ما يقال منذ عام 2015 وحتى تاريخه.

بالتأكيد، سيخرج من يقول أن تل أبيب تراجعت كليا عن الضم، تحت ضربات الرئيس عباس والتي أرهبت العالم كله، ولذا قد يعلن 14 مايو يوما لنصر الرئيس على الكيان، والحقيقة السياسية هي أن ملامح المشهد القادم سيكون ارتباط بدولة الكيان الإسرائيلي أكثر، متوازي بفك ارتباط مع الشعب الفلسطيني أسرع...

ملاحظة: الفساد السياسي في دولة الكيان لا مثيل له، لكنه يسير تحت غطاء القانون...صفقات التحالف الأخيرة كشفت ان فسادهم اصيل...راقبوا عدد

الوزراء ونوابهم، ثم ترضية مقرب لنتنياهو بمنصب لم يسبقه له أحد...الفساد بلا دين ولا هوية!

تنويه خاص: نشر فيديو للشاب يوسف حسان الصحفي الذي كسر صندوق فساد أسود، وأنه يعتذر لشخص ما، يكشف كم انه اثار رعب وهلع الفاسدين...الشريط تحت التهديد جريمة مضافة لجريمة الترهيب!

إياد حمد بين "الوكالة" و"النقابة"!

كتب حسن عصفور/ أقدمت وكالة الأنباء الأميركيّة "أسوشيتد برس"، يوم 27 مايو 2020، على فصل الصحفي الفلسطيني إياد حمد، وقد أعلنت الوكالة الأمريكية في رسالة لها موجهة لإياد في اليوم التالي، عما قالت أنها الأسباب التي أدت لذلك القرار.

ولن نقف كثيرا أمام غالبية مسببات وكالة "أ ب" في تلك الرسالة، رغم ان بعض نصوصها تثير جدلا حول أحقية الصحفي في الانتماء لقضايا شعبه، خاصة كما هو الشعب الفلسطيني، وأن يقف صامتا "محايدا" امام الإعدام اليومي للفلسطينيين، وعليه أن يرى ويغض الطرف دون أدنى تعاطف إنساني.

من المنطقي، ان تستخدم الوكالة مواد العقد وفقا لمصلحتها، استنادا الى قاعدة قانونية" العقد شريعة المتعاقدين"، ولكن هل لوكان حمد يهودي إسرائيلي، سيطبق عليه ما تم تطبيقه على إياد الفلسطيني، تلك مسألة تحتاج الى متابعة أخرى، لكن الواقع ان فصل أو إقالة حمد هي الحقيقة الأن.

ولنترك غالبية نصوص العقد الجائر سياسيا وإنسانيا، ونقف عند البند الذي يراه البعض، القشة التي قضمت ظهر إياد، حول شكوى الشرطة الفلسطينية، حيث تضمنت رسالة "الفصل" فقرة جاء فيها، "في 21 مايو 2020 أرسلت الشرطة الفلسطينية شكوى إلى وكالة أسوشيتد برس تتهمك فيها بـ "التحريض وإساءة المعاملة والتهديد باستخدام العنف". استندت الشكوى جزئياً إلى تهديدك بحرق الإطارات أمام المحكمة، في غضون ذلك تظهر لك المنشورات الأخيرة على

فيسبوك أنك تجري احتجاجًا خارج مبنى الحكومة وتتهم المسؤولين الفلسطينيين بالفساد، وتلمح إلى أنهم متخابرين مع إسرائيل، وقد نقلت وسائل الإعلام التابعة لحركة حماس هذا الاحتجاج وذكرت عملكم أسوشيتد برس، واستخدمته كدعاية ضد الحكومة الفلسطينية، مرة أخرى لا تتوافق إجراءاتك مع الانتهاكات المماثلة لسياسات أسوشيتد برس، والمبادئ التوجيهية التي تم ارتكابها في الماضي على الرغم من تحذيراتنا العديدة كما هو موضح أعلاه".

جوهر الفقرة ما يستحق التدقيق السياسي، رغم ان شرطة رام الله نفت تقديمها شكوى، لكنها صمتت كليا بعد نشر الوكالة الأمريكية رسالتها تلك، ما يشير ان المسألة ليس شكوى مختلقة بل هي حقيقة رغم النفي.

ولم تترك الوكالة شكوى جهاز الشرطة تمر مروا عابرا، فاستخدمتها "خير استخدام" لتنفيذ قرارها "المتخذ "مسبقا، لكنها تسلحت بما يمكن اعتباره شكوى "جهاز رسمي فلسطيني"، لتظهر الصحفي إياد حمد كمتمرد على القانون العام.

ولكن، ما يثير الغرابة المهنية، موقف نقابة الصحفيين الفلسطينيين من الحدث، صمتا أو تجاهلا وكأن الأمر خبر عادي لا يستوجب منها حالة غضب وتحرك سريع، حماية للصحفي الفلسطيني، وبعيدا عن تسريب بيان لم نجد له أثرا في أي وكالة أو موقع فلسطيني او غير فلسطيني، فموقفها يبدو كأنه متوافق مع طرفي الفصل، الوكالة والشرطة.

موقف نقابة الصحفيين يثير علامات استفهام واسعة، هل انحازت للوكالة الأمريكية، ومنحتها حق الطرد التعسفي، ام انها صمتت بناء على "تدخل" اجهزة أمن السلطة في رام الله، كون الصحفي حمد ليس من صحفيي "حكومة الديوان"، فكان الخلاص منه بيد أمريكية ورضى بلاطي.

لو أن المهنية هي التي تحكم مسار نقابة الصحفيين، ما صممت أبدا، ولتابعت المسألة بما يحمي الصحفي الفلسطيني، أي كان اسمه وموقفه من حكومتي الرئيس محمود عباس، ولا نعتقد ان أعضاء هيئة النقابة لا تعلم سبل تلك المتابعة، او حركة الفعل لحماية أصحاب المهنة المشتركة.

صمت نقابة الصحفيين في قضية إياد حمد، تكشف انها لا تذهب لأي "تباين" مع حكومتي الرئيس، وهو ذات موقفها من قضايا حجب المواقع الإعلامية قبل ثلاثة أعوام، لم تقدم على خطوة عملية واحدة لحماية الرأي والرأي الآخر، رغم أنها تستطيع ان تهز أركان "حكومتي عباس".

خسر حمد وظيفته، لكن النقابة خسرت مصداقيتها المهنية، وربما خدشت كثيرا مصداقيتها الوطنية، فيما سقط جهاز شرطة سلطة رام الله في بئر اللا انتماء.

ملاحظة: اعدام الشاب إياد الحلاق من ذوي الاحتياجات الخاصة على يد جيش الاحتلال، ليس خبرا يا "حكومتي الرئيس"...تخيلوا أنه كان مستوطنا لقامت قيامة العالم ولم تقعد، ولخرج عباس ومن حوله باكين معتذرين...العار بات سمة لكم يا فاقدي روح الوطن!

تنويه خاص: إياد الحلاق شهيدا بات رمزا مضافا لمن سبقه من شهداء أعدمتهم قوات الاحتلال...روحه لا تنتظر "تكريما" ممن فقد الانتماء لقضايا الشعب الوطن!

باراك والعودة للمشهد بـ "وابل من الأكاذيب"!

كتب حسن عصفور/ عاد رئيس حكومة دولة الكيان الإسرائيلي الأسبق يهودا باراك مجددا للظهور الإعلامي، بعد خروجه المهين من المشهد السياسي، خروج يمكن اعتباره درسا في كيفية النهاية المذلة لشخصية مارست الكذب غير المتناهي، الى جانب صفته الرئيسية كرمز من رموز مجرمي الحرب، ومشارك رئيسي في اغتيال الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات.

ففي يوم 8 مايو 2020 نشرت صحيفة "معاريف" العبرية، الجزء الأول من مقابلة مع مجرم الحرب المعاصر يهودا باراك، عن "تفاصيل قمة ديفيد" يوليو 2000 بحضور الخالد ياسر عرفات والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وممثلي ثلاثة وفود (فلسطينية، إسرائيلية وأمريكية).

ربما أحسن صنعا باراك باعترافه بأنه رفض اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) عام 1993، واعتبره يمثل تهديدا للأمن "القومي الإسرائيلي" مستخدما تعبير "الجبنة السويسرية"، وذلك كان سببا رئيسيا لقيام اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل في حينه، الذي اغتاله تحالف "أعداء أوسلو" بتغيير رئاسة الوفد الإسرائيلي للتفاوض في طابا عام 1993، وتعيين نائب رئيس الأركان أمنون ليبكين شاحاك بديلا لعوزي دايان، الذي كان محسوبا على باراك، ما يهدد عرقلة المفاوضات التنفيذية لاتفاق أوسلو.

رواية باراك "التفصيلية" كذبت وتجاهلت محطات مهمة جدا، ودون التدقيق لماذا لم يتوقف عند عملية اغتيال رابين، وما الهدف منها، ومن يقف خلفها، كما انه تجاهل تبيان موقفه من رفض تنفيذ "تفاهم واي ريفر"، الذي اسقط نتنياهو وكان سببا لقفزه الى منصب رئيس الحكومة، بأن السبب الحقيقي يكمن في اعتباره إعادة تنفيذ الانتشار في مناطق ببلدات عربية مقدسية ومن مناطق بالضفة، لتصبح ضمن ما يعرف بالمنطقة "أ" هو جزء من رفضه لاتفاق أوسلو الأساسي، وأقنع الإدارة الأمريكية بأن الأفضل هو الذهاب لمفاوضات حل نهائي حول القضايا المؤجلة.

خلال المفاوضات المعقدة والشائكة، بلور الرئيس الأمريكي ما عرف لاحقا بـ "محددات كلينتون" التي تأسست في جوهرها على اقتناص السيادة الفلسطينية في مدينة القدس وخاصة ساحة البراق، فمقترح كلينتون، وكذا موقف باراك، تجاهل أن اتفاق أوسلو يتحدث عن مصير القدس وليس القدس الشرقية فقط، وهنا بدا التزوير الأول، خاصة وأن قرار التقسيم وقرارات الأمم المتحدة حتى تاريخه لا تعترف بعملية الضم الإسرائيلي للقدس الغربية.

وكانت هذه المسألة مع رفض بحث الاتفاق على حل نهائي، والاكتفاء بإعادة التفاوض على اتفاق إطار جديد، وتأجيل انتهاء المرحلة الانتقالية بعد خمس سنوات من الاتفاق، ما يعني اغلاق الطريق بإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

رؤية باراك في كمب ديفيد، لم تكن رؤية حل سياسي شامل، بل حل جزئي موسع يكرس مفهوم السيادة الإسرائيلية في القدس الغربية ومنطقة ساحة البراق والحائط، الأمر الذي يمهد لعملية تهويد صريحة، رفضه الخالد الشهيد أبو عمار.

باراك حضر الى قمة كمب ديفيد وهو يستعد لحرب عسكرية ضد السلطة الوطنية ورئيسها ياسر عرفات، كشفها رئيس الشاباك عامي آيلون في حينه، لإكمال خطة اليمين الفاشي بوضع نهاية لمفهوم "التبادلية الممكنة" للحل في اتفاق أوسلو، الى الإملاءات المفروضة من أجل "تهويد القدس ومناطق بالضفة" وفقا للمفهوم التوراتي باعتبارها "يهودا والسامرة".

في كمب ديفيد، لم يتقدم باراك بأي حل لأي قضية من قضايا المفاوضات، بل عرض مفاهيم غير مكتملة جوهرها استمرار السيادة الإسرائيلية العامة الى زمن جديد، لذلك كان الإصرار على استبدال اتفاقية حل نهائي الى اتفاقية إطار جديد.

رواية باراك لا تحمل "تفاصيل قمة كمب ديفيد" بل سردت بعض الأكاذيب السياسية، خاصة وأنه تجاهل كليا التنازلات الكبرى التي قدمتها منظمة التحرير ورئيسها الشهيد الخالد ياسر عرفات في مفاوضات أوسلو، والاعتراف المتبادل ثم التغيير الجوهري في بناء الاتفاق خاصة ما يتعلق بالمعابر ومواقع السيطرة الفلسطينية، التي كانت يجب أن تكون مباشرة بحدود 42% وليس 3% كما حدث بعد اتفاق 95.

باراك تجاهل ما سبق، وبنى نظريته على مسار تفاوضي انتقالي مع تنازلات جديدة تتعلق التسليم بأن القدس الغربية لهم، ويتقاسم القدس الشرقية مع الطرف الفلسطيني، فيما يتبقى الحكم الفلسطيني بلا سيادة.

جوهر فشل مسار السلام لم يكن فلسطينيا أبدا، بل كان صناعة يمنية إسرائيلية أحد ابطالها باراك منذ 1993، وروايته تؤكد تماما أنه رفض "بناء السلام العام" وذهب لتجزئة السلام، ومع رفض الفلسطيني سارع الى حرب عسكرية موسعة وضعت نهاية لأي أمل سلام فلسطيني إسرائيلي لسنوات بعيدة.

الفلسطيني الواهم هو من ينتظر سلاما مع تحالف يمني فاشي، بعد ان تم تدمير الفرصة الوحيدة لبناء سلام في العصر الحديث...من يريد سلاما حقيقيا خاليا من التهويد عبر مفاوضات عليه أن ينتظر طويلا، ولا خيار سوى الفكاك الرسمي من كل ما سبق والذهاب لخيار الأمم المتحدة المعلن في دولة فلسطين، دون ذلك ليس سوى منح دولة الكيان زمنا لفرض التوراتية على الأرض الفلسطينية.

ملاحظة: د. أشتية قال بأن "القيادة" استعادت ثقة المواطن بها لأول مرة منذ 1994...أووف يا ستار..معقوووول الخالد استشهد والشعب لا يثق به كما يثق بمن وضعوا نهاية المشروع الوطني...وال من وين هالثقة، صحيح شو معنى "القيادة" هاي!

تنويه خاص: بيان "الديمقراطية" ردا على قول أحدهم أن عباس شكل لجنة للرد على قرارات إسرائيل، كان حاسما جدا بكشف أكذوبة الشراكة التي تتغنى بها الفرقة العباسية.

تأجيل قرار "الضم" ليس انتصارا بل بداية لمعركة جديدة!

كتب حسن عصفور/ يبدو أننا أمام قرار سياسي إسرائيلي بتأجيل عملية ضم أراضي فلسطينية من الضفة والأغوار، وقد كشفت وسائل إعلام عبرية عن الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة الإسرائيلية الجديدة، التي قدمت إلى الكنيست يوم الأربعاء، ولم تذكر خطة ضم مناطق بالضفة الغربية لإسرائيل.

ما قبل عملية التأجيل، كشفت مصادر عن رفض الأجهزة الأمنية الإسرائيلية القيام بعملية الضم في الوقت الراهن، نظرا للمخاطر التي قد ينتج عنها ذلك، من باب انطلاق "مواجهة" مع الشعب الفلسطيني، وما يمكن ان يحدث من إجراءات من قبل السلطة في رام الله، تحت ضغط نضالي قد تطلق شرارته بدون مقدمات، مع وجود مؤشرات لذلك، وبالقطع لا تحسب الأجهزة الأمنية الإسرائيلية حسابا لقطاع غزة في أي مواجهة قادمة، لحسابات حماس السياسية الخاصة بالبقاء في الحكم والسيطرة.

ورغم تلك الحسابات الأمنية مع الفلسطينيين، لكن هناك عوامل برزت ربما تكون هي العامل الحاسم في قيام الحكومة الإسرائيلية الجديدة بتأجيل قرار الضم، دون الحديث عن الإلغاء، فجوهر الأمر تجميد الإعلان وليس إنهاء ذلك، مع تنامي رد فعل عربي أكثر حضورا مما سبق، خاصة من الأردن والسعودية والإمارات والجزائر وتونس، الى جانب الجامعة العربية، وتوافقا مع دول أوربية مركزية،

أعلنت أنها ستدرس عقابا لتلك الخطوة، حتى وإن قرار "الإجماع" قد يعرقل ذلك، مع بقاء الباب مفتوحا للقرارات الخاصة بكل دولة من دول الاتحاد.

بالتأكيد، لعبت أمريكا دورا هاما في ذلك القرار، كشفت عنها زيارة بومبيو المفاجئة في زمن كورونا لتل أبيب، المحذر من قرار الضم راهنا، وأثره السلبي الكبير على الإدارة الأمريكية ورئيسها ترامب، عشية الانتخابات الرئاسية القادمة، ومؤشراتها السلبية، ورسائل دول عربية مركزية تعلن رفضها لتلك الخطوة ما قد يترك أثره المباشر على العلاقة مع واشنطن.

وافتراضا، أن كل تلك العوامل نجحت في تأجيل قرار الضم، فذلك لن يكون سوى بداية لمعركة جديدة تتطلب خلق آلية حراك أكثر فاعلية وتأثير على حكومة الكيان الإسرائيلي، آلية عربية شاملة ليست سرية كما حدث في الأشهر الأخيرة، بل نشاط فاعل وعلني وصريح، وأن تعود الجامعة العربية لتفعيل ما لديها من قرارات متراكمة، بات كثيرا منها بلا اسنان.

ومنطلق الحركة الجديدة يجب ان يكون من إحياء "مبادرة السلام العربية"، تترافق مع دراسة آليات تفعيل قرارات المقاطعة الاقتصادية مع كل طرف يؤيد الضم، سواء دول او شركات او مؤسسات مختلفة، خاصة مع تنامي حركة المقاطعة العالمية المعروفة (بي دي أس – B D S)، التي تمكنت من ارباك شركات دولية وأمريكية في موقفها من النشاط الاستيطاني.

ما بعد قرار التأجيل أكثر أهمية مما سبقه، خاصة وأن الزمن الراهن يحمل كثيرا من عناصر قوة ضاغطة على أمريكا وبعض دول أوروبا وأيضا على إسرائيل، ومع بلورة رؤية عربية شاملة، يمكن ان يكون لأي قرار تأثيره ويدفع بتراجع نحو الوراء.

أمريكا ليست هي أمريكا، والعالم بعد كورونا لن يكون كما هو، وعناصر الاقتصاد سيكون مفعولها اضعافا لما كان سابقا، وهي عناصر يمكن لها أن تلعب دورا حيويا في رسم الخطوات القادمة، رغم ما يبدو من غياب الوحدة التفاعلية بين آليات العمل، خاصة بين الأطراف ذات الصلة (الجامعة العربية، مصر، الأردن وفلسطين)، والتي يفترض أن تشكل "رباعي سياسي" يضع التصور

العملي بالتنسيق مع أطراف عربية مؤثرة خاصة السعودية والامارات والجزائر، ومن يستطيع أن يكون قوة فاعلة وليس تشويشا.

هذه الآلية العربية الجديدة، في حال تشكيلها، ستؤدي الى تفعيل المشهد الفلسطيني، وستفرض على الرئيس محمود عباس الذهاب الى تنفيذ بعض قرارات "فك الارتباط"، بشكل أو بآخر، وتربك طرفي الانقسام الفلسطيني، وخاصة حماس التي تتصرف في الآونة الأخيرة وكأنها خارج المعادلة الوطنية العامة، وان هدفها المركزي "استقلالية الحكم الغزي".

منطقيا، كان يجب ان تكون فلسطين رأس الحربة في معركة ما بعد التأجيل، لكن الهوان السياسي الذي أصابها في العلاقة مع إسرائيل، وخضوعها لشروط "قرض مالي جديد" يحد كثيرا وجدا، من قدرتها على فتح مواجهة واسعة، وستبقى في حدود معادلة كلامية "لو ...سوف"، وعند تنفيذ أي خطوة إسرائيلية يعاد انتاج ذات المعادلة، دون تنفيذ أي منها.

وما يجب الانتباه له، ان تأجيل قرار الضم، قد يستبدل بتوسيع حركة استيطانية جديدة في الضفة والقدس، وممارسة حركة التهويد دون إعلان رسمي، كما بدأت ملامحه مؤخرا في الخليل والحرم الإبراهيمي، وقد تكون ساحة البراق والحائط عنوانا جديدا، ما يفرض سريعا بلورة خطة عمل عربية متكاملة، دونها قد يكون قرار تأجيل الضم بابا آخر للتهويد، تحت زوبعة "نصر وهمي".

ملاحظة: في ذكرى النكبة الكبرى التي تحضر للعالم الثالث عشر في ظل النكبة الانقسامية، ما يمكن تسجيله من عمل إيجابي هو زيادة عدد أهل فلسطين وطنا وشتاتا الى 9 أضعاف عما كان عام 1948، عين الحسود الصهيونية فيها سكين مش عود!

تنويه خاص: قرار حماس والجهاد مقاطعة لقاء السبت في مقر المقاطعة سلوك غير مسؤول ليؤكد المؤكد، ان الانقسام بات خيارا للبعض بدافع غير وطني...ذريعة انه بلا فائدة واستبداله بطلب لقاء قيادي آخر تكشف هزالة سبب عدم الحضور...

حكومة "الفساد الديمقراطي" بوابة لأزمة سياسية كبرى!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا، ولدت "أغرب" حكومة إسرائيلية منذ عام 1948، وسيذكرها التاريخ باسم لن يفارقها ما دامت قائمة، بأنها حكومة "الفساد العام" ليس بتركيبتها التي شملت 52 شخصا، بين وزير ونائب وزير، يقودها فاسد صريح هارب من "العدالة"، كما بات لقبه.

الحكومة الإسرائيلية الخامسة لبنيامين نتنياهو، هي نتاج رسمي لعملية "ديمقراطية" وليس انقلابا عسكريا، ما يكشف أن الانتخابات التي يتغنى بها البعض ليس طريقا لحماية أسس النظام السياسي والمجتمعي من فساد وافساد، بل ان حجم الأغلبية لهذه الحكومة يكشف، أن جوهر النظام الإسرائيلي وركيزته الرئيسية هو الفساد بكل اشكاله.

قد يعتقد البعض أن تركيبة "حكومة الفساد العام"، جاءت كعملية إنقاذيه للنظام، وفي حقيقتها تحمل بذور تفجير أزمات أخطر، تفتح باب أزمة فساد سياسي داخلية وخارجية.

وبداية التفجير السياسي لتلك الحكومة، سيبدأ من الضفة الغربية والعلاقة مع الطرف الفلسطيني، بعد أن أعلن نتنياهو، أن الهدف الرئيسي لها سيكون فرض سيادة إسرائيل على المستوطنات في الضفة الغربية، باعتبارها قلب "الدولة اليهودية"، ويراها خطوة على طريق السلام.

نتنياهو حاول القيام بقفزة سياسية في الهواء، بمحاولة الفصل بين عملية ضم الأغوار عن ضم المستوطنات في الوقت الراهن، نتيجة نصيحة أمريكية لتجنب تفجير غضب أردني وبعض عربي، مع الذهاب لترسيخ التهويد، ما يضمن له "شعبية" خاصة تمنحه قدرة للهروب من التنازل عن منصبه لغانتس، شعبية تعيد بالذاكرة "شعبية" الرئيس الأمريكي التي بدأت مع خطواته الأولى، قبل ان تبدأ تتكشف بعض حقائق عن سذاجة غير مسبوقة في كيفية إدارة النظام السياسي الأمريكي، خاصة بعد انتشار فايروس كورونا، وما أظهره من ضعف كبير في الاستعداد لنظام الرعاية الصحية في الولايات المتحدة.

حكومة "الفساد العام والتهويد" في إسرائيل تعتقد، ان ضم المستوطنات سيمر بهدوء مع بعض "جعجعة سياسية" من قيادة السلطة وكل الفصائل، كما سبق في عملية نقل السفارة الأمريكية وتهويد جزء هام من القدس، التي كان البعض يتحدث عنها باعتبارها باب "جهنم سياسي" ضد إسرائيل، لكنها مرت مرورا هادئا، وأصبحت "واقعا"، يتم التعامل معه كخبر من ماض.

آنيا، قد لا تنفجر الضفة والقدس، ردا على قرار الضم الرسمي للمستوطنات، التي عمليا غالبيتها ومنذ زمن باتت جزءا "قانونيا" من الكيان، لكن التطور الأخير سيفتح بابا جديدا للصراع، وسيضع "الرسمية الفلسطينية" امام خيارات صعبة، فالصمت على الضم والتهويد سيحيلها الى "متعاون رسمي" مع العدو القومي والغزاة، ما يفتح الباب لسحب الثقة الوطنية منها، بتهمة العمالة الرسمية.

وفي حال رفضها، ستجد نفسها مجبرة على اتخاذ "خطوات ما" نحو تنفيذ بعض قرارات "فك الارتباط"، مع الكيان وسلطات احتلاله، وخاصة استبدال صفة السلطة ومهامها، والذهاب نحو "إعلان دولة فلسطين"، خطوة قد لا تدفع إسرائيل الى التصدي العسكري لذلك الإعلان، وقد تتساهل معه شرط ألا يمس قواعد التنسيق القائم أمنيا ومدنيا. وقد يصاحبها مساومة ما في قضية "المحكمة الجنائية الدولية، والذهاب اليها بعد أن أصبح ذلك حقا ويمكن ملاحقة قادة الكيان رسميا.

خطوة كتلك، قد ترضي الغاضبين داخل الطرف الفلسطيني، وتحد من رد الفعل الإسرائيلي، ولكنها لن تكون سوى رحلة تأجيل لانفجار قادم، يعيد رسم معالم جديدة، ضد المحتلين وأدواتهم.

خطاب نتنياهو، يدفع نحو خيارات المواجهة الشاملة، وليس الهروب نحو خطوة عرجاء، قد تخدع بعض الناس كل الوقت، ولكنها لن تخدع كل الناس كل الوقت...ركائز المواجهة كلها متوفرة، فلا خراب بعد خراب التهويد.

ملاحظة: يبدو أن فضائح "صندوق عز" بدأت سريعا تطل براسها، ليس ما يتعلق بعنصرية رسمية نحو قطاع غزة، بل فيمن هي الجهات المستهدفة...دققوا في تصريحات وزير العمل وعضو نقابي فلسطيني.

تنويه خاص: خطيئة جديدة لأجهزة حماس الأمنية، عندما نعت كتائب القسام أحد ضحايا شجار عائلي دون الآخرين...من أصدر البيان أساء للجهة التي أصدرته وأهان الضحايا الآخرين...تراجعوا عن بيان ضال!

خطوات اليوم التالي لـ "خطاب الرئيس عباس"

كتب حسن عصفور/ سجل الرئيس محمود عباس في خطابه يوم 19 مايو 2020، موقفا جديدا في سياق العلاقة مع دولة الاحتلال، وأعلن، للمرة الأولى منذ تنصيبه رئيسا للسلطة عام 2005، ان "منظمة التحرير الفلسطينية، ودولة فلسطين قد أصبحت اليوم في حل من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الاميركية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة على تلك التفاهمات والاتفاقات، بما فيها الامنية."

كما أعلن عن بعض "قرارات" تتعلق بتلك الخطوة التي كانت منتظرة منذ زمن، وتأخر الرئيس بلا داع سياسي في الإعلان عنها، وبلا شك فما حدث يمثل رسالة أولية الى تغيير "ما" في شكل العلاقة المستقبلية مع الحكومة الإسرائيلية، وسيكون لها تبعات سياسية – أمنية، سواء قام الرئيس عباس بتطوير الإعلان الى خطوات عملية يجب أن تكون، أو أنه اكتفى بالقول وتعليق بعض من مظاهر العلاقة دون ان يذهب الى تغيير جوهري فيها.

فالإعلان بذاته ليس سوى خبر احتل مكانته في وسائل الإعلام، لكن التحدي الحقيقي سيكون في اليوم التالي للخطاب فيما سيكون.

*هناك خطوات عملية يجب ان تعلنها منظمة التحرير رسميا لوقف العمل بكل الاتفاقات، وفق خطاب الرئيس ومنها:

- استبدال دولة فلسطين بالسلطة الفلسطينية وهي صاحبة الحق التمثيلي الكامل، وتستبدل الاتفاقات أو البروتكولات لتصبح للدولة وليس للسلطة. وتوجيه رسائل الى كل من يهمه الأمر بذلك بما فيه الأمم المتحدة والجماعة العربية والاتحاد الأوروبي والأفريقي والمؤسسات المماثلة.

- قيام اللجنة التنفيذية رسميا بسحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة إسرائيل، وتؤكد على أن الاعتراف المتبادل سيكون بين دولتين، ويتم ذلك عبر رسالة رسمية الى الحكومة الإسرائيلية، وكل الجهات الدولية، وكذلك الى الجامعة العربية، ووقف كل ما ترتب على ذلك من آثار سياسية.

- اعلان اللجنة التنفيذية رسميا، وقف العمل بكل الاتفاقات مع دولة إسرائيل، والعمل على الذهاب لعلاقات وفق القانون الدولي.

- اعلان اللجنة التنفيذية رسميا، اقالة حكومة السلطة القائمة، وتشكيل "حكومة دولة فلسطين المؤقتة"، بما يتوافق مع الخلاص من الاتفاقات.

- تكليف الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين بتسيير العمل العام، ووضع آليات لكيفية مواجهة التطورات الأخيرة، فيما يتعلق بالتعامل مع سلطة الاحتلال.

- الغاء قرارات حصار قطاع غزة ووقف رواتب الموظفين، واعتبارها كأنها لم تكن.

- ذهاب وفد من اللجنة التنفيذية وحكومة دولة فلسطين المؤقتة الى قطاع غزة من أجل بحث آلية تنفيذ الاتفاقات الخاصة بإنهاء الانقسام.

- تكليف حكومة فلسطين المؤقتة بتفعيل العلاقات الخاصة مع الشقيقة الأردن، استنادا الى اتفاق 2012 بين الملك عبد الله والرئيس عباس.

- مخاطبة الجامعة العربية بالتطورات الأخيرة رسميا، والطلب عقد اجتماع وزاري عربي فوري لبحث ما يترتب على القرار الفلسطيني.

- دعوة المجلس المركزي لمنظمة التحرير لجلسة طارئة، للمصادقة الرسمية على قرارات اللجنة التنفيذية، بوقف العمل بالاتفاقات كافة، كي يتم تأكيد ذلك قانونا، خاصة وأن المركزي من صادق على الاتفاقات، وأول حكومة للسلطة الفلسطينية برئاسة الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات عام 1994.

- مصادقة المجلس المركزي على حكومة دولة فلسطين المؤقتة.

- تشكيل لجنة قانونية لبحث تكوين "برلمان دولة فلسطين المؤقت"، ليصبح صاحب السلطة التشريعية الجديدة، خاصة بعد حل تشريعي السلطة، الى حين

توفير الظروف المناسبة لإجراء انتخابات برلمان الدولة في الضفة والقدس وقطاع غزة.

وفي السياق، البحث عن عقد لقاء إطار قيادي فصائلي، يضم حركتي حماس والجهاد، لدراسة آلية تنفيذ الخطوات السابقة، والعمل المشترك في المرحلة القادمة، خاصة ما يتعلق بحكومة فلسطين المؤقتة وبرلمان الدولة المؤقت، ويبحث آلية انتهاء حكم حماس في قطاع غزة، وان تتولى حكومة دولة فلسطين المهام كافة في القطاع، مع عدم المساس بواقع الأجنحة المسلحة، ودراسة تنظيم وجودها ودورها وفق التطورات الجديدة.

تلك هي البداية العملية لتنفيذ الإعلان المستحدث، لو حقا ان هناك جدية، تختلف عما سبق من عدم تنفيذ قرارات تم الإعلان عنها منذ عام 2015. بغير ذلك سيكون الأمر نهاية لعهد وبداية لعهد آخر.

ملاحظة: وصول مساعدات إنسانية من الامارات الى فلسطين خطوة مشكورة جدا، كونها الأولى عربيا ودوليا بهذه الكمية، لكنها فقدت كثيرا كونها وصلت عبر طائرة إماراتية الى مطار تل أبيب لتفتح بابا لتطبيع جديد.

تنويه خاص: ردة فعل الجبهة الشعبية بعد خطاب الرئيس عباس جاء متسرعا جدا...ما حدث مع ممثلهم لا يتطلب كل تلك الاتهامات التي كان لها أن تؤجل قليلا لو أن المطلوب تصويبا وليس غيره!

خطيئة حماس والجهاد السياسية!

كتب حسن عصفور/ مقدما، لن يكون هناك قرارات جذرية فيما سيكون من عقد "الإطار الهلامي" المعروف باسم "القيادة الفلسطينية"، ولن يقترب ابدا من المساس بتغيير المعادلة القائمة مع دولة الاحتلال، وستبقى كل القرارات السابقة في مكانها محروسة بحرس الرئيس محمود عباس وحكومتيه. وتلك نظرة تحليل وقراءة في السلوك العام وواقع الأمر.

ولكن، هل من حق القوى السياسية أن تتصرف كما المحلل السياسي، وتقيس قرارها بحساب خاص، دون التعامل مع المشهد بكل أركانه، وهل لها ان تقيس الأمر بمعيار حزبي، ام هناك عناصر يجب رؤيتها بعيدا عن ذاتية الفصيل.

أعلنت حركتي الجهاد وحماس عدم حضور اجتماع "القيادة" المقر، عبر بيانات منفصلة، ولكن قراءتها يشير الى انهما متوافقان تماما الى حد التطابق في تبرير مواقفهما، والذي تركز على معرفتهما المسبقة بعدم الجدية السياسية، ولن يصدر عنه قرارات هامة، فيما طالب كلاهما بعقد لقاء آخر، او ما يعرف باسم "الإطار القيادي المؤقت"، حيث الأمناء العامون أو من ينوب عنهم، بمشاركة الرئيس محمود عباس بكل صفاته.

وبتدقيق بسيط، نجد ان مطالبة تشترط الحضور والمشاركة في "إطار دون إطار"، تكشف أن الرفض ليس موقفا وطنيا جذريا، كما حاولت كل من الجهاد وحماس تسويقه، لان البديل المطلوب هو ذاته تقريبا، من حيث التمثيل وليس من حيث عدد المشاركين، فالفصائل جميعها ممثلة في كلا اللقاءين، والغائب هنا، الرئيس العام لحركة حماس إسماعيل هنية، او رئيسها القوي يحيى السنوار، كما الأمين العام لحركة الجهاد زياد النخالة، دون ذلك لا يوجد فرق بين هذا وذاك في التمثيل.

رفض الحضور، بذريعة واهية، جاء في وقت حساس جدا وطنيا وسياسيا، عشية تنصيب حكومة دولة الكيان، أو ما يمكن تسميتها لاحقة بـ "حكومة التهويد"، التي تمثل الخطر الأكبر لسنوات قادمة على المشروع الوطني، ما يمثل رسالة بأن "المشهد الفلسطيني" دخل في رحلة الانقسام المستحدث.

ربما دوافع حماس السياسية في اللا حضور ليست مجهولة ابدا، بل باتت واضحة وضوح مشروع حكومة "الثنائي" في تل أبيب، بأن خيارها الرسمي إقامة "كيان غزة الخاص" ضمن شروط وتوافق يتم العمل عليها وبكل تفاصيلها في عاصمة عربية، بمشاركة أمن إسرائيل، ولذا فقيادتها العامة الحالية لن تبحث عن انهاء الانقسام، بل تعيد ترتيب أوراقها لتعزيز حالتها "الكيانية الغزية".

لكن المستغرب وقوع الجهاد في تلك الخطيئة، رغم انها ليست مداومة على المشاركة باللقاءات العامة، موقف يستحق أن تعيد الجهاد التدقيق فيما ذهبت اليه،

حرصا على عدم الانزلاق في شراكة انفصالية، باتت قريبة، خاصة وأن المشاركة بذاتها لن تنهك معارضة الموقف السياسي للرئيس عباس وحكومتيه ابدا، بل ربما خلافا لذلك، يتم بلورة رؤية متقاربة بين قوى "فك الارتباط" مع دولة الاحتلال، عن قوى استمراره.

تستطيع الجهاد التمايز الإيجابي وليس التنافر السلبي، كما موقفها من المقاطعة الأخير.

من المفارقة، ان نشهد حركة اتصال هاتفية مع الرئيس عباس من هنية والنخالة تضامنا مع موقفه "الرافض"، فيما تتسمر الأقدام في الذهاب الى مقره لحضور لقاء عام.

بلا جدل يمكن أن تطالب الجهاد مع قوى تشاركها الرأي، خاصة الجبهتين والحزب، ضرورة عقد الإطار القيادي، ليس لحضور هذه الشخصية او تلك، بل لبحث جوهر الأزمة الوطنية الكبرى، خاصة بعد ان أصبح الانقسام مكملا للمشروع التهويدي، أي كانت ذرائع هذا أو ذاك، فواقع الأمر ان الانقسام أصبح آلية تنفيذية لتمرير المشروع التوراتي التهويدي.

هل تتدارك الجهاد أمرها وتشارك في لقاء دلالته اهم كثيرا من مضمونه، ام تواصل قرارها لتمثل غطاء لـ "انفصالية حماس" القادمة...تلك هي المسألة التي تستحق التفكير.

ملاحظة: جاء موقف الملك الأردني عبد الله ضد قرار الضم صرخة سياسية هامة، يجب ان يكون لها ما بعدها من حراك مشترك فلسطيني أردني، وليس عزف سياسي منفرد...التشاركية الإيجابية ليست خطرا!

تنويه خاص: قيام امن حماس بتجريف ممتلكات عائلة فلسطينية، أثار الاشمئزاز الوطني خاصة تماثله مع سلوك دولة الاحتلال...غريب حركة التماثل تلك في كثير من مظاهر التسلط...لـ "السنوار"، عليك التدقيق كثيرا فيما يجرونك اليه!

صراع حكم "محميات" الضفة الغربية...بدأ!

كتب حسن عصفور/ قبل فترة بدأ الإعلام العبري يتحدث عن "حلقة صراع" بين "مراكز" قوى داخل حركة فتح (م7) لخلافة الرئيس محمود عباس، الذي وصل الى عامه الـ 86، مع وضع صحي غير واضح تماما، رغم ان حديث الإعلام العبري على "حرب الخلافة" يعطي مؤشرا ما، الى ان الأمر يحمل إشارات "غير مطمئنة".

ويبدو، ان الأمر لم يعد "حديثا استهلاكيا" لإعلام العدو القومي للشعب الفلسطيني، حيث تفاجأت الساحة الفلسطينية بمسلسل قانوني، كما مسلسلات شهر رمضان، "رزمة مشاريع قانونية" يتم نشرها في عملية سرية، دون مرجعية، وتجاوز صريح للنظام الأساسي (الدستور)، او ما تبقى منه، بعد ان تم السطو الرئاسي عليه في مجمل مواده، مع الاحتفاظ بالشكل الخاص للمسمى.

فضيحة القانونين السرية، انها لم تناقش في أي من مؤسسة رسمية، بل ولم يعلن عنها في أي وسيلة من وسائل إعلام السلطة التي تخضع كليا لمكتب الرئيس عباس، ولا يمكنها ان تنشر خبرا دون أمر واضح ومباشر، ولذا كان عدم النشر رسالة مضافة الى انها قوانين "خارج الشرعية" او بالأدق "قوانين لقيطة".

وبدأ الكشف عنها، من عبر بعض متابعي الجريدة الخاصة بنشر القوانين المعروفة باسم "الوقائع"، مجلة متابعة فقط من بعض المختصين القانونيين، أو من له مصلحة بالعودة اليها، فكانت المفاجأة الأولى بتعديل قانون التقاعد، وحمل جريمة وطنية وأخلاقية، قبل أن تكون كارثة قانونية، حيث شرع الرئيس عباس ومن معه، بإعادة أموال التقاعد للوزراء ومن في درجتهم من صندوق التقاعد، ما يعني مئات ملايين الدولارات.

ولنترك الأزمة المالية بذاتها، لكن ان يمرر قانون بهذه الخطورة السياسية في غرفة سرية فتلك هي الطامة الكبرى، خاصة بعد أن انكشف أن ذلك تم من وراء ظهر الحكومة (المفترض ان تشكيلها أول المستفيدين من القرار).

ولم تمر ساعات حتى قام البعض القانوني بنشر أحد أخطر القوانين منذ قيام السلطة الوطنية عام 1994 "قبل أن تختطف من شقي النكبة الوطنية وراعيهم

دولة الاحتلال"، في شهر مارس 2020، قانون خاص بموجبه يمنح ديوان الرئاسة صلاحيات وامتيازات إدارية ومالية مستقلة، (يتمتع الديوان بالشخصية الاعتبارية والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات القانونية لتحقيق الأهداف والمهام التي أنشئ من أجلها، بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وفتح الحسابات البنكية وإغلاقها. ويكون للديوان مركز مالي مستقل ضمن الموازنة العامة للدولة. ويجوز له فتح مقار فرعية أو مكاتب في أي محافظة بقرار من الرئيس).

قرار تعديلات قانون التقاعد هدف فيما هدف تشويه كامل لحكومة د. محمد أشتية، رغم انه حتى تاريخه لم تكسر أي "خط أحمر عباسي" يتعلق باستمرار الانقسام وحصار قطاع غزة ومحاربة كل من يراه عباس وفريقه الأمني معارضا، ووقف الرواتب ومطاردة أمنية الى حد الاعتقال في ظل سياسية "التنسيق الأمني بلا ثمن"...حكومة منفذة بدقة تعليمات الرئيس في مواصلة "الشق الشمالي من النكبة الوطنية"...

لكن أزمة الوباء أدت الى صراع خارج الحسابات، بعد ان تمكن أشتية من "خطف المشهد الإعلامي"، بل ومحاولة التواصل الشعبي في شمال بقايا الوطن، في حين غيره أصابه رعب وهلع الحرص والحجر المنزلي ما أدى الى حجرهم السياسي. فلم يجدوا سوى البحث في الغرف المغلقة عن كيفية حصار من حاول "تجاوز حدود صلاحيات لم تكن ضمن اتفاق التشكيل".

قانون ديوان الرئاسة، يعلن صراحة أن هناك حكومة موازية كاملة الأركان "حكومة الديوان بقيادة انتصار"، تعمل خارج أي رقابة وبلا حدود، تملك من القوة والمال ما هو أقوى من "حكومة أشتية"، وكل مادة من مواد القانون هي مادة محاصرة للحكومة القائمة، في سابقة تاريخية بأن يتحول مكتب خاص للرئيس الى "حكومة عمل موازية للحكومة الرسمية"، تجربة فاقت انحدارا كل ما كتب عن مكاتب الرؤساء الخاصة وصلاحياتهم لنهش القانون والدستور.

"حكومة الديوان" مقابل "حكومة أشتية"، مشهد في زمن تعمل دولة الاحتلال على حركة ضم وتهويد في الضفة الغربية وتحضير قيام "محميات فلسطينية"

تحت السيادة الإسرائيلية، فهل هو جزء من صراع داخلي فلسطيني أم هو جزء من ترتيبات أمنية إسرائيلية، لتنظيم حركة المحميات...سؤال هو الأكثر تداولا...

ولكن، هل يستسلم أشتية، وهو قبل غيره يدرك أن "حكومة الديوان" هي خنجر مسموم لطعن حكومته...ام يواصل التحدي الى حين ...لكل خيار متطلبات...الاستسلام يعني نهاية سياسية وشخصية لطموح كان قريبا جدا من تحقيق نهايته المرجوة، والمواجهة التحدي تتطلب كسرا لخطوط الرئيس الحمراء في تقييد علاقة "الحكومة الإشتيية" بالمواطن الفلسطيني عامة وأهل قطاع غز خاصة...دون تفاصيل لا وسط بين الخيارين ابدا...فأي الخيارين ستميل د. محمد!

ملاحظة: أن تمر فضيحة تلفزيون مقاطعة الرئيس بالسخرية من ذوي الحاجات الخاصة باعتذار كلامي فتلك فضيحة مضافة...الأصل ليس الإقالة بل الاعتقال التأديبي لمسؤول تلك المؤسسة...ولكن إعلام "حكومة الديوان" خارج المحاسبة الرسمية...فهل تكون المحاسبة الشعبية بديلا!

تنويه خاص: رفض الفنانة الفلسطينية النصراوية ربى عصفور جائزة من دول الكيان، جسد مخزون الشخصية الفلسطينية التي لا يمكن كسر كبريائها الوطني...رغم كل ظلامية المشهد قالت ربى ان دوما هناك نور...سلاما لك يا بنت الوطن المغتصب!

فتح وسياسة "الطرد المركزي" للشركاء والمواجهة!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا، تمكنت مركزية حركة فتح (م7)، ان تكسر حصار كورونا وتعقد اجتماعا لها بعد غياب سياسي شبه مطلق، مانحة قيادة المشهد لـ "حكومتي الرئيس"، مع أن "الصراع الذي لم يعد خفيا" بينهما، أصبح يمثل ضررا وطنيا، لو استمر بدون تدخل مباشر.

انهت حركة فتح اللقاء، وأصدرت بيانا قدم "وصفا عاما" لما هو قائم، دون وضع خطوة ملموسة واحدة يمكن من خلالها قراءة ان الحركة، التي قادت الثورة

ومنظمة التحرير، هي ذاتها الحركة التي خرج منها كلاما غائبا عن حقيقة الواقع الأخطر في تاريخ القضية الوطنية منذ النكبة الكبرى الأولى.

واستجابة لقرار الرئيس محمود عباس، قررت فتح عدم اتخاذ أي خطوة عملية محددة لمواجهة مخطط التهويد والضم الذي باتت على الأبواب، وإن تأجل الإعلان فذلك لن يلغي الضم العملي، خاصة وأن حركة الاستيطان تتسارع كلما غابت حركة الفعل للرد العملي، فيما ذهبت عملية تهويد القدس بعيدا.

ربما، ساد اعتقاد، ان غياب حركة فتح عن الكلام طوال أشهر حصار كورونا، من اجل البحث في صياغة "خطة مواجهة" وطنية شاملة تكون الرد المركزي على خطة دولة الكيان الإسرائيلي، التي تدق باب الواقع، ولم يعد أمرها تكهنا، وأن تعيد الحركة القائدة للمشروع الاعتبار لجوهر الفعل الثوري الفلسطيني، بعد أن تآكل الى ما دون الدرجة الصفرية، منذ اغتيال الخالد المؤسس الشهيد ياسر عرفات.

برنامج للمواجهة، يعيد جوهر حركة "الشراكة الوطنية"، التي كانت عامود الثورة والمنظمة خلال العهد السابق، سببا في تحقيق منجزات تاريخية للشعب الفلسطيني، يعيش على ظلالها راهنا، خاصة في ظل تنامي حركة "الفراق" مع بعض من شركاء المسار والمصير، بعيدا عن عملية التنقيب فيمن هو المخطئ، او البحث عن نقاط لتكريس الفراق بدلا من التفكير فيما يجب أن يكون لوقف عملية "الطرد المركزي" المتتالية لشركاء الثورة والمنظمة.

غياب خطة المواجهة العملية، مع تنامي حركة "الفراق السياسي" مع فصائل مركزية، سواء ما ظهر منها للعلن كما حدث مع "أزمة الجبهة الشعبية"، أو مع غيرها ممن يعبرون عن رفضهم لسياسة فتح الشاملة بوسائل أخرى، يمثل رسالة بأن القادم لا يحمل رؤية مقاومة للمشروع المعادي المتسارع، وحماية لما كان من "شراكة وطنية".

كان لفتح، ان تضع اولويتها بكيفية ترميم "بيت فصائل منظمة التحرير"، ما دامت غير قادرة على ترميم "البيت الفلسطيني" بكل مكوناته في ظل الانقسام شبه العامودي في فلسطين، والبحث في الممكن السياسي – العملي مع الشركاء،

والحرص الدقيق على تعزيز الشراكة قبل أن يقال "الشركاء السابقين"، لتهدي خصمها السياسي المباشر، وطرف الانقسام الآخر قوة دفع مجانية.

نقطة الصفر لأي معركة سياسية كبرى، او حركة مواجهة حقيقية مع العدو المباشر تفترض عملية الترتيب الوطني الممكن، مع الفصائل التي لا تزال لم تذهب بعيدا في سلوك انقسامي رغم بعض مظاهره أخيرا، ولكن ذلك يفرض القيام بعملية هجوم إيجابي لمنع عملية "تخريب بيت الثورة والمنظمة"، الذي كان "الحصن الواقي" لمرحلة ثورية طويلة.

فتح، لا يجب أن تصاب بغرور الادعاء انها "الشرعية" وذلك يكفي لها، رغم انها تعلم قبل غيرها، أن مقياس الشرعية في فلسطين ليس "مرسوما رئاسيا"، بل مرسوم شعبي خاص، وهو ما باتت الحركة الأم تفتقده كثيرا، ولا يحتاج الأمر كثيرا من الجهد لاكتشاف عمق الغياب الذي يمر عليها، لو أعادت فقط قراءة رد الفعل على تعديلات قانون التقاعد، وكذلك قرار صلاحيات ديوان الرئيس، الذ أصبح يمثل "حكومة موازية" أكثر قوة من "الحكومة المعلنة رسميا".

فتح، لو كان لا زال خيارها المواجهة للمشروع المعادي وحماية المشروع الوطني، عليها ان تبدأ من إعادة بناء "بيت قوى الثورة والمنظمة"، ليس ترميما فحسب بل بناء يكون الرسالة الأولى للفعل القادم ضد العدو الوطني وضد العدو الانقسامي...

غير ذلك، ستصبح "أم الجماهير" ذكرى لها ما لها وعليها ما عليها، ويصبح الأمر التالي من سيقود المشوار الثوري الجديد لشعب الجبارين؟!

ملاحظة: حركة التذمر الاجتماعي في قطاع غزة تتسع، ويبدو ان مخزونها وصل الى حد الانفجار...البندقية القمعية ليست حلا...وما حدث مع حراك "بدنا نعيش" ارهابا قد لا ينجح في حراك لن نموت قهرا وجوعا!

تنويه خاص: حاول د. محمد أشتية بعد تجديد حالة الطوارئ دون سبب جوهري، "لملمة الغضب" بوعده لو التزمتم سنعيد الأمر فيما "أمرنا".. من يسمح للعمال الذهاب الى إسرائيل لا يمكنه أن يقول "طوارئ"...مش هيك يا دوك!

"فتنة" رواتب الأسرى والحل الممكن!

كتب حسن عصفور/ فتحت دولة الكيان الإسرائيلي جبهة جديدة في سياق حروبها المتلاحقة ضد الشعب الفلسطيني، من خلال توجيه تحذير الى البنوك الفلسطينية وغيرها العاملة في فلسطين، بإغلاق كل حسابات خاصة بالأسرى والشهداء، إجراء لا يمثل مفاجئة من عدو يرى ان مكانة الشهيد والأسير تمثل رمزية خاصة في سياق الصراع على أرض فلسطين التاريخية.

التحذير الإسرائيلي أحدث "ضجة سياسية كبرى" بين البنوك من جهة وداخل المجتمع الفلسطيني، وأربك السلطة وحكومتها في رام الله، وفتحت حركة "البيانات الفلسطينية" (الفصائل سابقا) مخازن صواريخها الكلامية ضد البنوك وطنية ام قادمة، بل منها ما أعلن تهديدات علنية ضدها، وبرصد سريع نرى ان غالبية حرب الفصائل الكلامية تركزت على البنوك لتخلق عدوا "وهميا"، وتجاهلت العدو الحقيقي دولة الكيان.

بالتأكيد، يحاول البعض استخدام قضية الأسرى والشهداء كبضاعة سياسية، دون التفكير بكيفية وضع حلول مناسبة، بعيدا عن تحويل مسار الصراع الفعلي، والحذر من اللعبة الإسرائيلية، بخلق جبهة صراع داخلي حول قضية مقدسة، على حساب الاهتمام بالمعركة الكبرى القادمة، معركة التهويد والضم.

كان يجب فورا ان تبادر حكومة السلطة وأجهزتها التنفيذية البحث عن حل عملي، والاستفادة من تجارب سابقة لقطع الطريق على خلق "فتنة خطيرة" تتعلق بعمل البنوك ودورها، بعيدا عن أي ملاحظات حول سياستها الربحية وكسرها ظهر الفقراء، لكن العبث والمساس بمكانتها لن يقدم حلا لقضية الشهداء والأسرى، ولن يكون سوى إضافة لنقاط السواد المتسارعة لإنهاك الفلسطيني.

وكي لا تصبح المتاجرة بالحق مبدأ وكأنه "شرعي" و"وطني"، من المفيد التذكير بما أقدمت عليه سلطة رام الله ورئيسها، يوم ان بحث عن "شعوبية" خادعة بعد فضيحة الصمت على تمرير تهويد القدس ونقل السفارة الأمريكية اليها، برفض استلام أموال المقاصة، وهي مال حلال فلسطيني بحجة أن إسرائيل خصمت منها عشرة مليون هي رواتب الأسرى والشهداء، وفتح باب النفاق العام لتمجيد القرار الخدعة، لتتحول بعدها ذات الجهة تتسول مالا من عدو، بالأصل هو مال الخزينة

الفلسطينية، لكنها باتت مجبرة على دفع "خاوة سياسية" للسارق، بدلا من استلام الحق والتصرف في رواتب الأسرى والشهداء بطريقة خلاقة.

لو أن المسألة بحثا عن "حل" للمشكلة، بالتأكيد لن يمر عبر حرب التهديد الكلامية التي انتشرت بسرعة غريبة، مترافقة مع بعض تصرفات تخريبية ضد فروع بنوك في بعض البلدات، بل ان هناك من أطلق الرصاص على مقارها، مع انه لم يطلق الرصاص على قوات الاحتلال المتواجدة قرب المكان.

والسؤال، لو أغلقت البنوك العاملة في فلسطين كل مقارها، وأنهت عملها هل يمكن ان تحل قضية رواتب الأسرى والشهداء، ولو نفذت البنوك أوامر الفصائل ورضخت لها، هل يمكن لتلك البنوك أن تواصل عملها النقدي في فلسطين.

ليس مطلوبا حربا لها هدف حرف مسار الحرب الحقيقية ضد مشروع الضم والتهويد، بل البحث عن سبل حل عملية تكسر أداة التأمر الجديدة، وليفكر البعض في كيفية حلت حركة حماس أزمتها المالية دون أن تهدد البنوك العاملة في قطاع غزة، كونها تعلم يقينا أنه لا يوجد بنك يمكنه قبول حسابات لها، فلجأت الى خطوات عملية منها فتح حسابات عبر "بنك البريد" ليكون هو الحل المباشر والبعيد عن سلطة الاحتلال وارهابه المباشر، ويمنع القيام بأي خطوات انتقامية ضد البنوك العاملة في فلسطين.

ليس كل تطرف يمثل خدمة للوطنية الفلسطينية، بل كثيرا منه كان طعنا في ظهر المسار الكفاحي العام.

لتتوقف حرب الهلوسة البيانية، ولنقطع الطريق على فتنة خلقها العدو القومي، ونعمل على إيجاد حلول بدلا من صراخ ضار وبعضه مشبوه...

ملاحظة: رسالة القيادي الفلسطيني أحمد سعدات من داخل الأسر الى قيادة فتح، درس مكثف جدا في "الوطنية"، ليس للشعبية وما كان منها، بل لقيادة فتح ورئيسها محمود عباس، ان سرقة مال الجبهة من الصندوق القومي لن يكسر موقفها...الوطن ليس مقابل مال!

تنويه خاص: في مفارقة غريبة، تم تعيين القيادية في جماعة الإخوان المسلمين اليمينة توكل كرمان عضو في مجلس إشراف الفيس بوك...وساعات حتى بدأت الحرب ضد المحتوى الفلسطيني...صار بدها توكل على توكل يا متوكلين!

"فلانتينو" تلفزيون مقاطعة رام الله يطارد "حارس القدس"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن "مسلسل فضائح" حكومة الديوان الرئاسي لن تتوقف عند نشر قوانين كلها عوار، ولا عند إساءة تلفزيونها المسمى زورا باسم الوطن فلسطين لذوي الاحتياجات الخاصة، بل وصل الأمر الى أن يرفض الموظف أحمد عساف بث المسلسل الأهم في شهر رمضان الخاص بالقضية الفلسطينية، "حارس القدس".

مسلسل هو الأكثر انصافا للقضية الوطنية في زمن انتشار طفيليات من هنا وهناك تطاولت الى حد الانحدار، مستغلة مصيبة الانقسام، وما يقدمه خدمة للمحتلين وأعداء فلسطين الشعب الوطن والقضية، يتحدث عن مسار مطران القدس السوري الأصل، هيلاريون كابوتشي، الذي جسد صورة ملحمية في العلاقة الكفاحية بين العربي وفلسطين، مسيحي من حلب السورية، أصبح مطرانا للقدس عاصمتنا الأبدية، شخصية تكاملت فيها صورة "النموذج الثوري" حامل لواء قضية فلسطين، اعتقل 12 عاما في سجون الغزاة المحتلين، لاستخدامه مكانته الدينية في خدمة العمل الكفاحي، وتهريب الأسلحة مستفيدا من "حصانته الخاصة".

مسلسل "حارس القدس"، لم يجد طريقه الى تلفزيون حكومة ديوان المقاطعة، تحت تبرير ساذج بل غبي جدا وفق ما سرب البعض من حلقة الشر الجديدة التي تبث سمومها في الجسد الوطني، أن "الموازنة لم تسمح بشراء المسلسل"، ولأن السقوط بلا قاع لهذه "الزمرة الفاسدة" فمحطتهم الخاصة تبث مسلسل لعادل إمام النجم المصري، وثمن مسلسله قد يكون خمسة اضعاف ما كان سيدفع لمسلسل "حارس القدس"، الى جانب عدد من مسلسلات أخرى مدفوعة الثمن.

لو ان الأمر مالي كما تشيع "الزمرة الفاسدة" وطنيا، كان لها ان تذهب الى الأشقاء في سوريا وتتفاوض معهم وفق شروط معينة خاصة وأن الإنتاج ملك الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون الحكومية، وبدلا من مسلسل "فلانتينو" كان يمكن ان يكون "حارس القدس" هو المسلسل الرئيسي الذي يبث للشعب الفلسطيني، خاصة وأن معركة تهويد القدس تتصاعد بشكل غير مسبوق، ما يمثل سلاحا لقوة ناعمة في مواجهة الاغتصاب الجديد للمدينة المقدسة وطنيا ودينيا.

فقط ليقف الانسان، أمام القيم السياسية – الإنسانية التي كان لبث "حارس القدس" أن يجسدها في سياق الصراع القائم، وما سيكون له أثرا عالميا بإعادة التذكير بعمق الانتماء العروبي للقضية الفلسطينية، بدلا من الانشغال في كيفية الرد على بعض مستعربين بنكهة بني صهيون، وترويج مسلسل تشويهي، كان لـ "حارس القدس" وحده ان يكون الرد

لكن، الحقيقة الصارخة في استبدال مسلسل "فلانتيو عادل امام" بديلا لـ حارس القدس كابوتشي"، ليس ماليا ابدا، بل هو قرار سياسي بامتياز، رفضا لمضمونه الكفاحي التحريضي على الغازي المغتصب، وتجسيدا لوحة عروبية بكل عمقها، وهو ما ليس مطلوبا ابدا، فما يحدث هو كيفية زرع بذور الكراهية بين عرب وأهل فلسطين وتعزيز طائفية بين مسلم ومسيحي، وأن "المقاومة تحولت من فعل الى كلام الفعل"، وهي قيم تتعاكس كليا مع رؤية "الزمرة الحاكمة" في حكومة الديوان، التي يتم تحضيرها لقيادة "محميات" بقايا الضفة خلال أشهر قادمة، وقدمت مسبقا بعضا من "الولاء" برفض عرض هذا المسلسل الكفاحي التاريخي.

غياب "حارس القدس" عن تلفزيون المقاطعة لم ينل ابدا من قيمته ومكانته، ولن يكون، لكنه كشف حجم السقوط الوطني لفئة بات استمرارها هو الخطر على القضية الوطنية...

سلاما لروحك كابوتشي، ولا تغضب من صغار قوم، كنت رمزا ولا زلت رمزا...سلاما لجارك الروحي الخالد ياسر عرفات يوم أن صرخ صرخة الشهادة التاريخية وكأنه يناديك "عالقدس رايحيين شهداء بالملايين"...وذهب اليها ولا زال يقاوم بروحه غزاة وأدوات غزاة.

ملاحظة: أظرف تعليق حول حجب المواقع الإخبارية، ومنها "أمد للإعلام" كان من الناطق باسم حكومة أشتية، ان الأمر أمام القضاء...الحقيقة اللي خجل "برهوم" يحكيها، ان الأمر أمام "حكومة الديوان"...مش قصة هم حاجبين المواقع والمواقع عرتهم!

تنويه خاص: المشهد الانقسامي يطارد الفلسطيني في كل شيء بحياته الوطنية والشخصية، الا "القمع والإرهاب والأمن"، فورا تبرز "وحدة فطرية" بين الأدوات الانقسامية..."وحدة ما غلبها غلاب"!

قيادة فتح وأولوية ترتيب "البيت" قبل التخويف من الفوضى!

كتب حسن عصفور/ يثير الاستهجان السياسي ما تقوم به حركة فتح، من حملة سياسية – إعلامية منظمة، ضد ما تتوقع انه سيكون في المرحلة القادمة، من نشر "فوضى وإثارة الفتن" ونشاط حركة العملاء وأدوات الاحتلال (دون أن تحددها بشكل واضح)، وتضع تلك في مركز مهامها وتطالب الأجهزة الأمنية التي تسيطر عليها سيطرة مطلقة، ان تبقى يقظة لذلك "المخطط الكبير".

ومن الغرابة السياسية أكثر، ان تفتح الحركة صاحبة الرصاصة الأولى ومن قاد الثورة الفلسطينية، وأول مشروع كياني فلسطيني في التاريخ فوق أرض فلسطين، ان تتذكر الآن تلك المخاوف، وكأنها حركة اكتشاف أو حركة "صحو" بعد سبات دام طويلا.

فالعدو، الذي قام بتنفيذ أوسع عملية عسكرية لتدمير "الكيانية الفلسطينية" واغتيال مؤسسها الشهيد الخالد ياسر عرفات، وتجاهل البعض المتباكي تلك الحقيقة طويلا، لم يتوقف يوما عما تحذر منه "قيادة فتح" راهنا، وكأنها تجاهلت كيف له ان فرض الانتخابات العامة 2006 ليشق طريق الانقسام بوابة تدمير المشروع الوطني.

نعم، دولة الكيان وسلطات الاحتلال، ليس "صديقا" بل هو عدو وطني، ولذا لن يقف متفرجا كما لم يكن يوما، لخلق كل ما يخدم مخططاته، ولسنا بحاجة لتنشيط

"ذاكرة البعض" فيما كان من 2000 وحتى 2004، واستخدام كل ما تتحدث عنه فتح الآن ضد السلطة الوطنية والخالد ياسر عرفات، ومن كان "الرافعة المحلية" لتنفيذ ذلك، من بناية العار حتى كرازاي وما بينهما.

مهم جدا، أن تتذكر فتح، ان دولة الاحتلال عدو قومي أو وطني، ومعها تتذكر ما يمكن للمحتلين وأدواتهم القيام به، ولكن الأهم من هذا وذاك، أن تقف بشكل حقيقي أمام ما كان من فشل كبير، وما يجب ان يكون لمنع العدو من تحقيق أهدافه، وفي المقدمة منها تهويد الضفة والقدس، وخلق المحميات التي باتت في طور التكوين.

لا يكفي أبدا لقيادة فتح، التحذير من فوضى ومخططات بديلة، فتلك كانت، بل مسؤوليتها الأولى والرئيسية، أن تعيد ترتيب أولوياتها، بدلا مما عاشته طويلا، منذ غياب الخالد من "حركة التباس سياسي وطني"، وفقدت القدرة على تحديد ماذا تريد.

على فتح وقيادتها، لمواجهة المشروع المعادي المركب، أن تعمل لـ:

*ترتيب بيتها الداخلي، وعدم الهروب من حقيقة وضعها التنظيمي والسياسي، في الضفة والقدس وقطاع غزة، فهناك غضب واسع ومعلوم لم يعد بالإمكان تجاهله.

*على قيادة فتح، وقف حركة التوازي في المسؤولية القائمة، وخلق مراكز قوى ظهرت بشكل واضح خلال ازمة كورونا، تمثلت فيما بات يعرف بـ "حكومتي الرئيس"، حكومة محمد اشتية وحكومة الديوان.

*إعادة تعبئة الأجهزة الأمنية وفقا لمشروع "المواجهة الوطنية الكبرى" مع العدو الإسرائيلي، وتنظيف شوائب ثقافة التنسيق ليس الأمني فحسب، بل تنسيق محطات في الوعي بينهم.

* العودة لتعزيز مفهوم "الشراكة الوطنية"، التي فقدت كل مقوماتها، ولا يوجد شريك حقيقي لفتح، بل يوجد تبعية تحت ضغط الامتيازات بكل اشكالها، وخسرت كثيرا مع البعض الوطني.

*العمل على ترجمة خطاب الرئيس محمود عباس حول التحلل من الاتفاقات، والانتقال به الى مرحلة القرارات السياسية – القانونية، ليدرك الجميع أن الأمر نهائي وليس خطابا انتظاريا لمسالة ما...

*إعادة النظر جذريا في سياسة الرئيس عباس وقراراته نحو قطاع غزة، حصارا ورواتبا وسلوكا.

*تقييم العلاقة مع الدول العربية وفقا للمصلحة الوطنية العليا وليس وفقا للمزاجية السياسية للبعض منها.

*دراسة حقيقية لتفعيل العلاقة مع الأردن وفقا لاتفاق 2012.

*وقبل كل ذلك يجب الفكاك الوطني مع الاحتلال لاستبدال السلطة الفلسطينية وحكومتها بدولة فلسطين وحكومتها.

ذلك ما يجب على قيادة فتح ان تدركه، لو حقا أنها تريد مواجهة مشروع الضم والتهويد وخلق "محميات الضفة وكيان غزة".

دون ذلك تصبح الحملة جزءا من حركة إرهاب للشعب كي لا ينتفض غضبا من هروب المواجهة الحقيقية مع العدو الفعلي وليس "المختلق".

ملاحظة: يبدو أن القوى الفلسطينية أصابها ارتباكا مفاجئا بعد خطاب الرئيس عباس، لم تقدم رؤية مشتركة تصنع منها فاعلا وليس مفعولا به...!

تنويه خاص: قيام سلطات الاحتلال بإرسال فواتير كهرباء الى مجلس محلي "فصايل" بالأغوار دون تنسيق مع السلطة هي أول رسالة للمرحلة القادمة...بيان الوصف المندد ليس ردا يا أهل الكهف السياسي!

لماذا لم تغضب إسرائيل من "خطاب" الرئيس عباس؟ ومتى يكون!

كتب حسن عصفور/ أحسنت غالبية الفصائل الفلسطينية ردا "عقلانيا" على خطاب الرئيس محمود عباس يوم 19 مايو 2020، والذي أعلن فيه عن "الحل من كافة الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل"، وطالبت، وبحق سياسي، ضرورة تنفيذ المعلن، والبحث عن آلية للقاء وطني يضع التصورات الكاملة لما سيكون مستقبلا.

ودون تفاصيل لموقف هذا الفصيل أو ذاك، فما كان منها يجب ان يكون قوة دفع لحركة فتح، لتبدأ تواصلا بعيدا عن "التوتر الدائم"، من أجل ترتيب ما بعد "الخطاب"، وهي فرصة وطنية علها تساهم موضوعيا في طريق "الهداية السياسية" لكسر جدار الانقسام الواقي.

ومع أهمية رد الفعل الوطني الفلسطيني الإيجابي في جوهره بشكل عام، ما يلفت الانتباه، غياب رد فعل رسمي إسرائيلي، وبرودة موقف أمريكا، وتلك ليست قضية هامشية في تقييم "خطاب" كان له أن يفتح "أبواب جهنم" السياسية على السلطة ورئيسها وكل مكوناتها، بل وتسارع في اتخاذ خطوات مضادة سريعة، وفقا لما سبق من تجارب منذ عام 1996، بداية الصراع المسلح في هبة النفق بعد انتخاب نتنياهو رئيسا للحكومة الإسرائيلية تكريسا لاغتيال اتفاق أوسلو بعد اغتيال رابين، مرورا بالمواجهة الكبرى من 2000 الى 2004، التي انتهت باغتيال الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، كخطوة لاغتيال "الكيانية الوطنية الفلسطينية"، وفتح الباب للمقترح الليكودي القديم "حكم ذاتي" وفق كيان غزي ومحميات بالضفة تحت السيادة الإسرائيلية.

غياب رد رسمي إسرائيلي، او من أدوات سلطات الاحتلال، كمسؤول نشاطات حكومة الكيان، ما يعرف باسم "المنسق"، والاكتفاء بتسريبات إعلامية الى وسائل الإعلام العبرية، تتناقض فيما بينها، يثير التساؤل الجاد عن مدى "جدية" تنفيذ "خطوات الحل القادمة"، وهل انها تدرك حدود الخطاب وابعاده، ام انها تعمل على "حصار" ذلك بطرق جديدة، ليست كما سبق فيما قبل "عهد عباس".

موضوعيا، لا يبدو أن الرئيس محمود عباس يذهب بعيدا في "فك الارتباط"، وسيعمل مع فريقه، على القيام ببعض الخطوات التي قد لا تمثل تغييرا جوهريا،

يمس صلب العلاقة القائمة، ومن بين مؤشرات "التنفيذ المحسوب" لما بعد الخطاب، غياب قرارات كان يجب أن تصدر فور الإعلان، كونها تعني "الترسيم القانوني – السياسي"، ومنها:

* عدم انعقاد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بصفتها الجهة القانونية لإصدار القرارات، لتعلن رسميا "حل الاتفاقات والتخلي عنه" ، وترسل ذلك الى الجهات ذات الصلة، فغيابها يعني عدم تفعيل ما جاء في الخطاب.

*عدم اقالة "حكومة السلطة" وإعلان "حكومة الدولة"، رسالة صريحة أن التغيير الجوهري لم يأت بعد، وهي رسالة واضحة لـ "الشريك الإسرائيلي"، انه لا زال في الوقت السياسي بقية لتصويب العلاقات قبل الذهاب بعيدا.

كان يمكن للرئيس عباس أن يحل فورا "حكومة السلطة"، ويعلنها "حكومة الدولة" ويكلفها بتسيير الأعمال الى حين تشكيل "حكومة فلسطينية جديدة"، اما أن بقاء الأمر على ما كان ما قبل الخطاب، وتعود حركة العمل وكان شيئا لم يكن، سوى تصريحات أن اليوم ليس كالأمس فتلك إشارات إيجابية لحكومة إسرائيل وسلبية جدا للشعب الفلسطيني.

ليس مطلوبا تنفيذ كل الخطوات المعلومة مرة واحدة، كي لا يقال إن هذا منطق "عدمي"، ولكن، هل انعقاد اللجنة التنفيذية وترسيم "مواقف الخطاب" مسألة شكلية، ام انها في صلب الرد الوطني العملي، وهل عدم اقالة حكومة سلطة وإعلان حكومة دولة قضية شكلية، ام هي تعبير رئيسي للتغيير في الفكر والسياسة، فكيف يمكن لإسرائيل، وليس الشعب الفلسطيني ان يصدق جدية "الخطاب"، ولم تحدث أي خطوة حقيقية غير مكلفة ابدا.

مسألة ترسيم "الخطاب" سياسيا وقانونيا وإعلان حكومة دولة فلسطين، هما مفتاح قياس حقيقة الموقف، وهل هناك منتج جديد، أم إعادة انتاج مواقف مع تحسين بعض جوانبها...تلك هي المسالة، التي سيقاس عليها ما سيكون لاحقا، من بناء وطني او "هدم وطني".

تلك عناصر جوهرية دونها قل على الخطاب السلام!

ملاحظة: الكشف عن وجود مبادرة روسية لعقد مؤتمر دولي في جنيف حول فلسطين، قد يكون عامل احتواء لمنع تطوير خطاب الرئيس عباس...هل دخلنا في مرحلة "تجميد الفعل" انتظارا لما سيكون...ربما، ولكن الأغبياء من يتخلون عن الممكن وينتظرون المستحيل!

تنويه خاص: العالم ينتفض ضد قرار ضم إسرائيل لأراضي من الضفة، وأهل الحكم في فلسطين يتضامون مع تلك "الانتفاضة الدولية"...هزالة سياسية لا مثيل لها!

ما بعد المناورة الإسرائيلية بمرحلية "حركة الضم"!

كتب حسن عصفور/ أعاد رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديدة بنيامين نتنياهو، تأكيده على أن الضفة الغربية هي "مركز دولة اليهود"، ولذا سيتم العمل على ضم جميع المستوطنات القائمة فيها، لتعزيز ذلك المفهوم "التوراتي"، دون أن يتطرق بشكل مباشر الى منطقة الأغوار وأراضي البحر الميت.

تأكيد نتنياهو على قيمة الضفة الغربية ومكانتها للمشروع اليهودي، يعيد القيمة السياسية الكبيرة لاتفاق اعلان المبادئ عام 1993 بين منظمة التحرير ودولة الكيان، الذي نص على أن الضفة الغربية وقطاع غزة أراض فلسطينية وولايتها لهم. ذلك النص أسقط رسميا المقولة الخادعة التي تروجها الحركة الصهيونية حول مكانة الضفة، وما تسميه بانها "قلب إسرائيل"، وتلك الفقرة تحديدا كانت السبب المركزي لاغتيال رئيس وزراء إسرائيل الأسبق اسحق رابين عام 1995، مع دخول تنفيذ الاتفاق حيز التنفيذ. ومركز حركة التآمر لإسقاط الاتفاق عبر أدوات متعددة المسميات، لن ينساها تاريخ الصراع وخدمتها الكبرى للمشروع التهويدي.

التأكيد الإسرائيلي، رسالة سياسية جديدة للطرف الفلسطيني، بكل مكوناته (رسمية وفصائل)، انه لم يعد هناك مكانة اطلاقا لـ "حل وسط" متفق عليه، ولا يوجد أفق أو آفاق لصناعة سلام متبادل لإنهاء الصراع في ظل المشهد السياسي

الإسرائيلي الراهن، وهو ما يجب أخذه بالحساب في أي قرار فلسطيني لمواجهة التطورات الأخيرة.

دولة الاحتلال تبحث ترسيخ ضم المستوطنات والأغوار ضمن مفهوم توراتي وأمني استراتيجي، لوضع قواعد "الصد المركزية" لمنع إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقدس وقطاع غزة، وأي بعد كياني لا يخرج عن "السيطرة – السيادة" الإسرائيلية.

ولكن، يبدو ان ضم الأغوار في الوقت الراهن، سيفتح باب التوتر الواسع مع الأردن، وما سينتج عنها من خطوات قد تربك حسابات دولة الكيان، خاصة بعد تصريحات الملك عبد الله لصحيفة دير شبيغل، التي أعلن فيها ان خطوة الضم لن تمر مرورا عاديا، وإسرائيل تعلم ان ذلك التهديد لا يشبه ابدا تهديد رئيس السلطة محمود عباس، لاعتبارات عديدة.

وعليه، قررت "حكومة التهويد" الجديدة، أن تمرحل حركة ضم أراض من الضفة، بين مستوطنات وأغوار، لتبدا من المستوطنات كمرحلة أولى، والأغوار في مرحلة ثانية، وقد يكون بعد التوصل الى مفهوم عام حول تطبيق خطة الرئيس الأمريكي ترامب، بحيث تتوقف عملية ضم الأغوار رسميا واستبدالها بفرض "السيطرة" المتماثلة مع "السيادة" دون اعلان.

المناورة الإسرائيلية الجديدة، ترمي، فيما ترمي، الى عزل الموقف الفلسطيني عن محيطه، والانفراد بتنفيذ العنصر الرئيسي من المفهوم التوراتي الخاص بالضفة الغربية، لإعلان "دولة اليهود"، الى حين التمكن من تحقيق البعد الأمني الاستراتيجي في الأغوار.

المثير للدهشة، أن "القيادة الرسمية" الفلسطينية لم تحرك ساكنا نحو "خلق حركة سياسية عربية"، لمواجهة التطورات الأخيرة، بل أنها لم تبادر لتحريك "آليات التنسيق المشترك" مع الشقيقة الأردن، واستبدلت فعل الحركة العملية بفعل الاتصالات الكلامية على مستوى وزاري، لم يكن بينها أي اتصال من الرئيس عباس للملك عبد الله أو أي من القادة العرب تتعلق بالخطر الجديد.

والسؤال، هل تنجح دولة الكيان في مناورتها الجديدة، ام يتم حصارها كي لا تصبح "حقيقة سياسية"، كما سبق أن حدث بعد الموقف الأمريكي من القدس.

نجاح الكيان في مناورة "مرحلية الضم" يؤدي موضوعيا الى اضعاف الموقف الفلسطيني، ما يفرض وسريعا القيام برد عملي وشامل لإعادة الاعتبار لجوهر قضية الصراع، وكل تأخير يساوي مساهمة عملية في كسر ظهر المشروع الوطني!

ملاحظة: حديث قيادات حماس والجهاد عن قدرة غزة العسكرية وأنها "حصن" مقاوم يثير السخرية لو لم تستخدم تلك الأسلحة دفاعا عن المشروع الوطني...عفكرة كوريا الشمالية دولة نووية لكنها محاصرة منذ عشرات السنوات...!

تنويه خاص: فهد المصري رئيس "جبهة الإنقاذ" المعارضة لسوريا يبرق الى رئيسي حكومة التهويد نتنياهو وغانتس مهنئا ومستنجدا...برقية تكشف أن "العهر السياسي" لم يعد محظورا في زمن الانحطاط.

ملاحظات "سياسية" على اتفاق "غير توافقي" في غزة!

كتب حسن عصفور/ ربما يعتبر الأمر مفاجأة "سياسية"، ما تم إعلانه عن التوصل لتشكيل مكتب لنقابة المهندسين في قطاع غزة، شارك فيه حركتي حماس والجهاد (إسلام سياسي) والجبهتين " الشعبية والديمقراطية" (من بين فصائل منظمة التحرير)، "تحالف للمرة الأولى بينها منذ انقلاب حماس 2007، مع التسليم الكامل بقيادتها الحاسمة للمكتب الجديد.

دون نقاش الحصص النقابية بين "القوى الأربعة"، أو (تحالف الأربعة)، فما حدث يعطي مؤشر جديد على تطورات ما يجري الترتيب له من اعلان المخطط التهويدي في الضفة والقدس والأغوار، وأن هناك بعد يضاف الى البعد النقابي يلخص تطورا سياسيا لا يمكن أن يكون غائبا عن الحدث الأبرز توافقيا بين "تحالف الأربعة".

بالتأكيد، فإن قوى "تحالف الأربعة" لن يقر ابدا ان هناك بعد سياسي فيما كان، وأنه ليس سوى عمل نقابي لإدارة أحد المؤسسات، لكنها ذريعة ضعيفة جدا خاصة، وأنها لم تجد تمثيلا لقوى رئيسية يدرك الكل الفلسطيني، انها ليست هامشية، وكل عمل نقابي أو سياسي بعيدا عنها لن يحمل "مؤشر إيجابي".

المفارقة السياسية الكبرى، ان "تحالف الأربعة" وجد له مكانة في عقد تلك "الصفقة النقابية"، لكنه لم يجد أي قدرة على تشكيل "لجنة طبية موحدة" او "توافق لأطر طبية" بينها أو مع غيرها لمواجهة أخطر وباء أمام الشعب الفلسطيني، رغم ان الضرورة تفرض ذلك أكثر كثيرا من "مكتب هندسي" عمليا لا يمثل أولوية في واقع القطاع.

واختيار قطاع الهندسة للتوافق دون غيره، هو بذاته محل سؤال سياسي، خاصة بعد أن أعلنت حماس ان رئيس المكتب هو وكيل وزارتها للأشغال، أي ان نقيب مهندسي قطاع غزة "التوافقي" هو أحد عناوين الانقسام الوطني، وهذا بذاته يسقط عنه أي بعد "نقابي"، حتى لو غاب الأمر عن بعضهم خلال حوار تقاسم "الحصص النقابية"، كما يدعون.

صفقة "مهندسي الأربعة" في قطاع غزة، جاءت في وقت تحرك شعبي من اجل العمل لتشكيل "لجنة طوارئ" في المرحلة الراهنة لمواجهة الخطر الأكبر، وبدلا من قوة دفع للوصول الى هذا الخيار – الضرورة، نجد تكريسا لعمل انقسامي جديد، لن يقدم خدمة وطنية، بل ربما مصلحة انتهازية لا أكثر.

لا يوجد في العمل العام وخاصة السياسي، مكانة لـ "اتفاقات الصدفة" او "البريئة"، فكل اتفاق هو تعبير عن مصالح مشتركة لأطرافه، فكيف لو ان الاتفاق يحمل بعدا انقساميا برأسه النقابي، ولذا لا يمكن ان يتم التعامل مع "الحدث الهندسي" دون أن يكون في سياق بلورة "معادلة هندسية سياسية" جديدة، قد تكون نواة للإدارة التي تعمل حماس عليها في المرحلة القادمة، كي تبدو انها خرجت من "العباءة الانقسامية"، وأنها لم تعد خاطفة لقطاع غزة.

ولعل "الريبة السياسية" تحضر بعد حرب بيانات مفاجئة من الجبهة الشعبية ضد قرار الرئيس محمود عباس المقر منذ عامين بوقف حقها الوطني في أموال الصندوق القومي، حملة جاءت كقنبلة في غير موعدها، رغم احقية جوهرها،

خاصة وان الشعبية لجات الى إعلام حماس "شريكها النقابي" لفتح معركتها المالية ضد عباس والصندوق القومي.

تفاصيل صغيرة يمكنها ان تمنح بعض الأحداث "قيمة سياسية" غير التي يعلن عنها، وهذا ما يمكن قراءته من "تحالف الأربعة الهندسي"،

انه باختصار اتفاق غير توافقي، ومؤشر انقسامي جديد يفتح الباب لمرحلة قادمة أكثر سوداوية مما كان...ولذا اسقاطه واجب وطني!

ملاحظة: من عجائب الحال الفلسطيني أن فصائل تدعي ليل نهار أنها حركات "مقاومة" تصمت على عنصرية الأمن اللبناني تجاه الفلسطيني، كي لا تغضب "الثلاثي الحاكم" بقيادة حزب الله...فعلا العار بلا حدود!

تنويه خاص: قام إعلام حماس بتزوير تصريح مسؤول فصيل ما...بعد ساعات من النشر تم سحب البيان، الطريف أن فصيل المسؤول فرح بالحذف وتجاهل كليا الإساءة التي اصابته وطنيا ولم يطلب اعتذارا، وراء الأكمة ما وراءها في غزة!

"مواجهة العدو" في زمن الانقسام منقسمة بين ضفة وغزة!

كتب حسن عصفور/ بين حين وآخر، تكسر حركة الغضب الشعبي في الضفة والقدس حصار "التنسيق الأمني" بين سلطتي رام الله والاحتلال، فتبقي الاعتبار لروح الشعب الفلسطيني التاريخية، كرسالة تأكيد أن الانهزامية ليست جزءا من روح أهل فلسطين، رغم البلاء العام، وزمن الانحدار غير المسبوق فيما يسمى بقيادة وفصائل وأدوات.

المفارقة التي تستحق الدراسة والتفكير، بروز ظاهرة الحالة الانقسامية في المشهد الكفاحي الفلسطيني، بالتوازي مع المشهد الانقسامي السياسي، فمنذ سنوات طويلة، لا نجد حالة نضالية تكاملية بين جناحي بقايا الوطن، كما كان يوما في زمن ما قبل 2006، ولقد بدأ بروز تلك الحالة مع أول حرب عدوانية شنتها دولة الاحتلال ضد حركة حماس في قطاع غزة عام 2008 - 2009

استمرت ثلاثة أسابيع، من 27 ديسمبر 2008 حتى 18 يناير 2009، نتج عنها سقوط ما يفوق 200 شهيد وألاف الجرحى ومئات من البيوت والمراكز المدمرة.

حرب تدميرية لم تحرك ساكنا في الضفة الغربية، بل ان البعض من أدوات سلطة رام الله في حينه اعتبرها حرب على حماس، وحملها مسؤولية ما حدث.

وتلاها حربين 2012 و2014، ولم تهز ركودا في الضفة والغربية والقدس، وفي نهاية عام 2015 كسرت

"هبة السكاكين" حالة السكون السائدة في الضفة، وانطلقت شرارتها في أكتوبر 2015 لتحدث تغييرا نوعيا في شكل المواجهة الوطنية الفلسطينية ضد الغزاة المحتلين، ولعلها الظاهرة التي هزت دولة الكيان وجيشها ومستوطنيها، ومثلت حدثا نوعيا في التطور النضالي، وسيذكرها التاريخ بالحدث الأبرز بعد الانتفاضة الوطنية الكبرى ديسمبر 1987 (انتفاضة الحجارة)، ومواجهة 2000 الى 2004، لتصبح "هبة السكاكين" المكمل لهما، وبسببها فإنّ نسبة الإسرائيليين الذين باتوا يُعانون من حالات الكآبة والهستيريا والهلع والفزع ارتفعت بشكلٍ حادٍ جدا، ولكن هزمتها يد غدر فلسطينية طعنتها من الخلف.

ولاحقا فتح قطاع غزة جبهة مواجهة كفاحية شعبية في 30 مارس 2019، مع دولة الاحتلال فيما عرف بمسيرات كسر الحصار التي مثلت "نقلة نوعية" في أدوات النضال الوطني، بزخم جماهيري هو الأوسع في مسار المواجهة.

وبين أحداث كبرى كانت تتخللها أحداث أقل اتساعا، كما هو في الضفة خلال الأيام الأخيرة، من مواجهات نسبية في الضفة.

المفارقة الكبرى، ان المشاهد الكفاحية لم تشهد وحدة زمنية وميدانية في أي منها، ولم تنتفض الضفة يوما لنصرة غزة خلال الحروب عليها، ولم تنتفض غزة خلال هبة السكاكين الحدث الأهم منذ سنوات ما بعد المواجهة الكبرى من 2000 – 2004، والتي انتهت باغتيال الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات.

تلك الفارقة تكشف بشكل جوهري، كم ان الانقسام ليس مظهرا فصائليا فحسب، بل بات أكثر عمقا وخطرا في ذات الوقت، حيث نال من جوهر وحدة الشعب

الشاملة بكل مظاهرها، وهو الخطر الحقيقي الذي يتطلب مراجعة جذرية بعيدا عن "الخطابية الحزبية" التي يبدو وكأنها أصبحت أداة من أدوات ترويج الانقسام وتعميقه.

غياب الوحدة الكفاحية بين جناحي "بقايا الوطن" ليس حدثا عابرا، لكنه تطور جديد يتناسق تماما مع تكريس خطة الفصل من جهة ومشروع الضم والتهويد من جهة أخرى، أي كانت مبررات بعض من العاجزين، ما يستحق تفكيرا بلا خداع أو هروب لو حقا أن القضية الوطنية لازالت الهدف الكبير.

ملاحظة: "أي إصبع سُيرفع دعمًا للضم غير القانوني للأراضي المحتلة إلى إسرائيل قد يؤدي إلى إجراءات شخصية في القانون الدولي". من رسالة وجهتها منظمة "مقاتلون من أجل السلام" لأعضاء الكنيست..رسالة تستحق الترويج جدا!

تنويه خاص: إصرار حماس على عقد صفقة تبادل أسرى في زمن الضم والتهويد اعلان جديد بأنها تسير نحو مشروع الفصل الوطني، وتضيف بها سوادا فوق سواد، بعيدا عن مبررات مختلقة!